المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي

– تيسمسيلت –

معهد العلوم القانونية و الإدارية

قسم العلوم السياسية

دور سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة – ولاية تيسمسيلت – 2015/2012

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة محلية

من إعداد الطالبتين :

- صهران حورية
- معنصر رفيقة

تحت إشراف:

د. سعدي عائشة

لجنة المناقشة:

- قوق علي ..... رئيسا
- سعدي عائشة ..... مشرفا
- غانس محمد ..... مناقشا

الموسم الجامعي : 2019/2018

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن ربياني صغيرا

إلى نبع الحنان أمي ، رمز العطاء أبي .

إلى رفيق دربي و سندي في هذه الحياة إلى زوجي الغالي " **باجي الطاهر** " و إلى قرة عيني أولادي " **وائل – سيرين – وسيم** " .

كما أهدي ثمرة هذا الجهد إلى رياحيني حياتي اخوتي كل من " **معنصر لبنة** "

" **معنصر نجاة** " .

دون أن أنسى في ذلك صديقاتي التي شاركتني هذا العمل " **صهران حورية** " .

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد .

رفـيــقــة

إهـــــداء

<< و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون >>

الآية 105

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى حبيبنا و سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

إلى أغلى ما عندي في الوجود والديا الكريمان

أبي " **صهران محمد** "

أمي الحبيبة " **صهران فاطمة** "

دون أن أنسى أمي الثانية " **صهران الصهرانية** "

إلى إخوتي " **كريمة و حفيظة** " و أسرتي جميعا

إلى كل من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء و كانوا معي على طريق النجاح و الخير كل صديقاتي و زميلاتي و خاصة صديقاتي بقسم الإدارة و الجماعات المحلية .

بما فيهم صديقتي التي شاركتني ثمرة هذا الجهد " **معنصر رفيقة** "

حـوريـة

كـلـمـة شـكـــر

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة و نحمده تعالى و نشكره على نعمة العلم و أنه وفقنا لإنجاز هذا العمل ، نتقدم بأحر التقدير و الامتنان للأستاذة المحترمة التي لم تبخل علينا بنصائحها و توجيهاتها الدكتورة " سعدي عائشة " و التي أشرفت على هذه المذكرة .

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل أساتـذة الـمـركـز الجـامـعـي " **أحمد بن يحي الونشريسي** " و نخص بالذكر الأستاذة الكريمة " **بوبكر حورية** "

و إلى كل العاملين بالجناح الإداري شعبة العلوم السياسية .

كما لا ننسى بالتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل أفراد عائلتنا و الأصدقاء الذين دعمونا و حفزونا بشكل متواصل خاصة الأخت و الصديقة " **بتومي نصيرة** " في سبيل تحقيق هذا العمل و إلى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد .

لكم جميع تشكراتنا الخالصة

مقدمة

مقدمة

– أولت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع الفلاحة، حيث عملت على تطويره في إطار برامج التنمية الاقتصادية، باعتبارتنمية القطاع الفلاحي رافدا من روافد الإقتصاد الوطني و من أهم الموضوعات الإقتصادية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو و التطور الإقتصادي و محاولة بناء قاعدة هيكلية قوية.

و يعد قطاع الفلاحة من أهم أقسام النشاط الاقتصادي، فهو يختلف عن باقي الأقسام الأخرى من حيث الأسلوب الإنتاجي،إلا انه يتكامل معها باستعمال كل قسم لمخرجات القسم الأخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كمدخلات رئيسية أو ثانوية أو تجهيزات في فرع من فروعه بحسب المستوى التكنولوجي السائد من أجل تلبية الحاجات البشرية المتعددة و المستمرة من البيع و الخدمات بحيث يعتبر الدور الرئيسي و الأساسي الذي تقوم به الفلاحة هو إنتاج الغذاء بما يكفي لمتطلبات و إحتياجات سكان أي دولة، و هذا دور حيوي بالنسبة للتنمية الإقتصادية، ذلك لأنها تعتبر المصدر الرئيسي و الوحيد للغذاء و إشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية و من ثم العمل على تحقيق الرفاهية، و هذه المحصلة النهائية للتنمية الشاملة على الصعيد الوطني و التنمية المحلية على الصعيد المحلي.

و من بين برامج التنمية الفلاحية البرنامج الفلاحي المعلن عنه من قبل رئيس الجمهورية و المتمثل في "الدعم الفلاحي" الساري المفعول بتفعيل كل الطاقات البشرية و المالية المتوفرة و المكتسبة لتحقيق التنمية المحلية.

فالجزائر بحكم موقعها و مكانتها الجغرافية تعد حقلا كبيرا و واسعا من شماله إلى جنوبه و من غربه إلى شرقه،فقد عمت سياسة الدعم الفلاحي كل ولايات الوطن غير أن الاستفادة منها تتفاوت نسبيا فلكل ولاية خصوصيتها و مميزاتها و طبيعتها

الجغرافية و لقد كانت ولاية تيسمسيلت من بين الولايات التي حضيت بهذا الدعم باعتبارها منطقة ريفية و أرض فلاحية، أصبح من الضروري تثمين كل الثروات الطبيعية الموجودة بها و إنتهاج مختلف الأساليب و الطرق التي تمكن بواسطتها تنويع المحاصيل الفلاحية و عصرنة القطاع بواسطة المؤسسات الفلاحية المدعمة للقطاع.

- أهمية الموضوع

أ) الأهمية العلمية:

- إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات وخاصة أن المكتبة تفتقر للمراجع.

ب) الأهمية العملية:

- معرفة سياسة الدعم الفلاحي ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالولاية وكذا دعمها لقطاع الفلاحة من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية:

1)- الرغبة في استكمال متطلبات شهادة الماستر .

2)- الوعي الكبير بأهمية و فعالية هذا القطاع لدفع بعجلة النمو الإقتصادي بالولاية.

3)- مساهمة الجامعة و دورها في عملية التنمية المحلية خلال تكوين إطارات في فرع علم الإقتصاد و كذا حقل السياسة خاصة و التي من شأنها تطوير قطاع الفلاحة.

الأسباب الموضوعية:

1)- نظرا لقلة المراجع و الدراسات بالمكتبة الجامعية بهذا المركز فهدف هذا الموضوع هو إثراء المكتبة بالدرجة الأولى و تزويدها بمثل هذه الدراسات .

2)- معرفة سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة لتحقيق التنمية المحلية.

3)- تسليط الضوء على واقع الدعم الفلاحي في ولاية تيسمسيلت .

أهداف الدراسة:

1)- التعرف على واقع القطاع الفلاحي لولاية تيسمسيلت .

2)- التعرف على سياسة الدعم الفلاحي بولاية تيسمسيلت و مدى الإستفادة منها .

3)- الوقوف على أهم المشاكل و العراقيل التي تواجهها سياسة الدعم الفلاحي و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها .

- **إشكالية الدراسة :**

- إن الدعم الفلاحي هو سياسة اتبعتها الدولة ضمن برامجها التخطيطية من اجل تحقيق التنمية المحلية و على هذا الأساس كان طرح و صياغة الإشكالية كما يلي :

- هل استطاعت سياسة الدعم الفلاحي تحقيق تنمية محلية بولاية تيسمسيلت فترة 2012-2015؟

- والتي تتفرع منها التسؤلات الفرعية التالية:

- هل إستطاعت سياسة الدعم الفلاحي من رفع الإنتاج الفلاحي؟

- ما مدى إستفادة الفلاح من القروض الممنوحة من خلال سياسة الدعم؟

- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية :

- إستطاعت سياسة الدعم الفلاحي تحقيق تنمية محلية في ولاية تيسمسيلت في فترة ما بين 2012-2015.

- الفرضيات الفرعية :

- قامت سياسة الدعم الفلاحي برفع الإنتاج الفلاحي.

- تمكن الفلاح بمنطقة تيسمسيلت من الحصول على القروض في إطار ما جاءت به سياسة الدعم الفلاحي .

- الدراسات السابقة:

لقد إعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا على جملة من الدراسات التي سبقتنا في دراسة هذا الموضوع و تمثلت في :

1) الدراسة الأولى:

- اعمر سعيد سفيان، مذكرة ماجستير القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،فرع تخطيط، 2004-2005 ، و تناولت الإشكالية التالية "ما هي أسباب و دوافع التغيير في السياسة الفلاحية بالجزائر" حيث تلخصت الدراسة في النتائج التالية:

1)- لم يحظى القطاع الفلاحي بالدعم الكافي.

2)- تحايل العديد و ذلك بإعداد ملفات وهمية أو ملفات عديدة (قروض لأشخاص مقابل أرض واحدة).

3)- إن التوجه الجديد في القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية لم يكن وليد الصدفة فهو جاء نتيجة لفشل السياسات

المتخذة من قبل ذلك جاءت سياسة الدعم الفلاحي لتغطي هذا الفشل[1].

- **الدراسة الثانية:**

- دهينة ماجدولين جامعة محمد خيضر بسكرة، العلوم الإقتصادية و التسيير، 2006 في مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان "إستراتجية التنمية الفلاحية و أفاق التطوير في إطار سياسة الدعم الفلاحي"و تناولت الإشكالية التالية : ما هي الإستراتجيات و الأفاق التي جاءت بها التنمية الفلاحية لدعم سياسة الدعم الفلاحي؟ حيث تلخصت الدراسة في النتائج التالية :

1)- إعتماد التنمية الفلاحية على مخططات بعيدة المدى و طويلة الأجل و هذا ما لم يتواكب مع تطورات المجتمع الحالية.

2)- سياسة الدعم الفلاحي حضيت من قبل الفلاحين و إستطاعت أن تحقق إنتاج و تنمية محلية.

3)- إعتماد الدعم الفلاحي على المخططات المسطرة من قبل الدولة للنهوض بالإقتصاد الجزائري[2].

[1] سفيان أعمر السعيد، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و آفاق**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2004-2005) ص 111.

[2] ماجدولين دهينة، **أستراتيجية التنمية الفلاحية و آفاق التطوير في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2006) ص 115.

- الدراسة الثالثة:

- حاجي العلجة ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية،تخصص نقود و مالية ، 2006-2007 ،في مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان "تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية" و تناولت الإشكالية التالية :ما هي السياسات التي جاء بها القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ؟ حيث تلخصت الدراسة في النتائج التالية:

1)- الوقوف على المخططات التنموية الداعمة للإنتاج الفلاحي.

2)- تفعيل سياسة الدعم الفلاحي و خاصة في مجال منح القروض للفلاحين.

3)- سياسة تجديد الدعم الفلاحي من اجل رفع و إنعاش الاقتصاد سنة 2006[1].

الدراسة الرابعة:

- عياش خديجة جامعة الجزائر 03،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي و إداري ، 2010-2011 ،في مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر" ،و تناولت الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن للسياسة التنموية في القطاع الفلاحي أن تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري؟" .

حيث تلخصت الدراسة في النتائج التالية :

1)-الإعتماد على المخططات التنموية منذ الاستقلال 1962 إلى غاية يومنا هذا و التي تبنت سياسة الدعم الفلاحي .

[1] العلجة حاجي، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2006-2007) ص87.

2)- كيفية إستفادة القطاع الفلاحي من القروض التي يقدمها الاتحاد الأوربي بعد الالتزام بعقد الشراكة .

3)- ركزت على المنتوجات الفلاحية التي تخضع للمقاييس التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة (omc)[1].

الدراسة الخامسة:

- غردي محمد جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير 2011-2012 ، في أطروحة دكتوراه بعنوان "القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العلمية للتجارة"، و تناولت الإشكالية التالية: ما مدى استفادة القطاع الزراعي الجزائري من دعم و استثمار المنظمة العالمية للتجارة ؟

- حيث تلخصت الدراسة في النتائج التالية:

1)- تناولت هذه الدراسة سياسة القطاع الزراعي الجزائري في ظل ما تقتضيه المنظمة العالمية للتجارة .

2)- الدعم و الإستثمار الخارجي و التركيز عليها كآلية لتطوير الإقتصاد المحلي.

3)- ضعف المخططات الفلاحية في الجزائر و ضعف سياسة الدعم في تحقيق الإنتاج المطلوب[2] .

[1] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسة و العلاقات الدولية، 2010-2011) ص 113.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2011-2012) ص97.

الدراسة السادسة:

– سلطانة كتفي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2013–2014 ،في مذكرة لنيل شهادة ماجستير بعنوان "تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2005)" و تناولت الإشكالية التالية: كيف ساهم المخطط الوطني في تحقيق التنمية الفلاحية ؟

– حيث تلخصت الدراسة في النتائج التالية:

1)– الإهتمام بالمشاريع التنموية الفلاحية و على رأسها المخطط الوطني و أهم الإصلاحات التي جاء بها و البرامج المنصوص عليها.

2)– المرور بمراحل التخطيط بدءا من مرحلة بعد الاستقلال إلى غاية 2014 .

3)– الإشارة إلى جملة القروض الممنوحة للفلاحين كبرنامج للدعم الفلاحي[1] .

– علاقة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية:

– ما هو ملاحظ أن هناك العديد من الدراسات التي سبقتنا و تناولت موضوع سياسة الدعم الفلاحي و دورها في عملية تحقيق التنمية سواء كانت محلية منها أو وطنية معتمدة في ذلك على المخططات و الاستراتيجيات التي دعمت هذه السياسة مركزة في ذلك على المراحل التاريخية التي عرفتها هذه المخططات و التي كانت تشير دائما إلى سياسة الدعم الفلاحي.

– أما جديد دراستنا لموضوع سياسة الدعم الفلاحي هو فإن ما حققت هذه السياسة تنمية محلية أولا، و عن مدى إستفادة الفلاح بإعتباره المستفيد الأول

[1] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 200–2005**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2012–2014) ص34.

من هذه السياسة ، كما تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة نجاح أو فشل هذه السياسة في رفع أو خفض الإنتاج الفلاحي .

– وما هو ملاحظ أن الدراسات السابقة هي دراسات نظرية لم تقم بدراسات ميدانية، لذلك فإن أهم ما جاءت به هذه الدراسة هو تركيزها على الميدان أي "الدراسة الميدانية" "ولاية تيسمسيلت كدراسة حالة" و هذا ما لم تعرفه الدراسات السابقة فالميدان هو الاقترب لمعالجة الواقع و معرفة الحقائق و التوصل إلى نتائج محاولين في ذلك إعطاء الحلول و الاقتراحات للوقوف على العراقيل التي تحد من سبيل نجاح هذه السياسة في تحقيق التنمية المحلية .

– حدود الدراسة:

– **المكانية:** تناولت الدراسة ولاية تيسمسيلت كبلدية (دراسة حالة) و ذلك من خلال مديرية مصالح الفلاحة بالولاية.

– **الزمانية:** تناولت الدراسة موضوع البحث من الفترة الممتدة من "2012–2015" باعتبارها عرفت تحولات و ظروف اقتصادية عرفتها الجزائر تمثلت في ارتفاع أسعار البترول أي البحبوحة المالية و كانت فترة التربص من مارس 2019 إلى غاية 02ماي2019.

– منهج الدراسة:

– لكي تستطيع الدراسة الوصول إلى أهداف و نتائج اعتمدت على منهج "دراسة حالة" كون أن موضوع سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت فترة (2012–2015)، تتطلب دراسة ميدانية فهي الأقرب إلى معرفة و رصد الحقائق و الواقع المعاش،كما أن منهج دراسة الحالة يساعد على معرفة النتائج و الأهداف إن

ما تحققت على ارض الواقع أولا،يعني من خلال الميدان يتحدد لنا مدى نجاح أو فشل سياسة الدعم الفلاحي .

– كما إعتمدت الدراسة أيضا على منهج تحليل المحتوى كمنهج أساسي في معرفة النتائج و تحليلها و إعطاء الحلول و المقترحات لها.

– كما إعتمدت الدراسة أيضا المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي في تحديد المفاهيم المرتبطة بكل من الدعم الفلاحي و التنمية المحلية و التحليلي في معرفة تطبيق هذه السياسة في تحقيق التنمية المحلية و عرض ما جاءت به.

– إضافة إلى المنهج الإحصائي في تقديم و عرض الإحصائيات

– صعوبات الدراسة:

1)– من الصعوبات التي واجهتها الدراسة هو نقص و قلة البرامج الخاصة في مجال الإقتصاد (الفلاحة و التنمية المحلية) و هذا ما إستدعى التنقل إلى مكتبات الولايات المجاورة (المكتبة الولائية لولاية تيارت+مكتبة جاك بيرك لبلدية فرندة ولاية تيارت+مكتبة النور بقصر الشلالة)

2)– رغم هذه الصعوبات غير أن هذا لم يمنعنا من أداء بحثنا بل وزاد من إصرارنا في اخذ المعلومات و رغم التسهيلات التي قدمتها مديرية المصالح الفلاحية تيسمسيلت في تزويدنا بالمعلومات و الإحصائيات غير أنها تحفظت ببعض الإحصائيات و بعض الحقائق التي من شأنها إثراء هذه المذكرة أكثر.

– قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول حسب معطيات و متطلبات الموضوع حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول كل من الدعم الفلاحي و التنمية المحلية و قسم

هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول منه:مفهوم الدعم الفلاحي أما المبحث الثاني تناول:مفهوم التنمية المحلية.

– أما الفصل الثاني تناول:سياسة الدعم الفلاحي في ظل مسار التنمية الفلاحية في الجزائر و تناول هذا الفصل مبحثين الأول:المسار التنموي في الجزائر و المبحث الثاني تحت عنوان:مشروع الدعم الفلاحي في الجزائر.

أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي و هو صلب الدراسة فقد تضمن المنهج المتبع و التقنيات المنهجية في جمع المعلومات و البيانات وصولا إلى خاتمة تضم جملة من النتائج و التوصيات .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي لكل من الدعم الفلاحي و التنمية المحلية

تمهيد :

– تبنت الدولة الجزائرية سياسة الإنعاش الإقتصادي و تضمن هذا الأخير، برمجة عدة مشاريع تنموية، و القطاع الفلاحي كغيره كان له نصيب في هذا المجال، و نظرا لما يكتسبه من أهمية اقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي قامت الجزائر تبني عدة سياسات من بينها سياسة الدعم الفلاحي من أجل تحقيق و سد حاجيات المواطنين و الرفع من الإنتاج الاقتصادي و كل هذا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و خاصة المحلية منها.

و عليه يتضمن هذا الفصل مضمون و مفهوم كل من الدعم الفلاحي و التنمية المحلية و قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم سياسة الدعم الفلاحي و أهم الإجراءات المتعلقة به

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية و أهم مجالاتها و أهدافها .

المبحث الأول : مفهوم سياسة الدعم الفلاحي و أهم الإجراءات المتعلقة بها

تعتبر برنامج الدعم الفلاحي من أهم برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث يتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب و يتمثل المطلب الأول في :

المطلب الأول : تعريف سياسة الدعم الفلاحي

مفهوم الدعم الفلاحي :

قبل إعطاء تعريف الدعم الفلاحي نقوم بشرح بعض المصطلحات :

أ)- تعريف الفلاحة :

هي القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث و زرع و ري.[1]

- **تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة :** هي كل ما يتعلق بالمواد و الطبيعة و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية و خدمات التسويق و التحول للمنتجات الزراعية .

ب)- تعريف الفلاح :

لغة : الفلاح لغة هو الخير و النجاح و التوفيق .

اصطلاحا : هو كل شخص طبيعي يمارس نشاطات فلاحية بصفة مستمرة و عادية .

ج)- تعريف الدعم : هو المساعدة و المساندة أيا كانت مادية أو معنوية .

- **مفهوم سياسة الدعم الفلاحي :** هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لمنح المساهمة المالية من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (fnrda) و هي

[1] - هلا محمد غسان قصص ، **ابن العلوم و كتاب الفلاحة : دراسة في مفهوم الحديقة الإسلامية** ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الهندسية و الطبيعية ، ع 164 ، غزة فلسطين ، 2014 ، ص 07 .

تشجيع الفلاحين على الاستثمار و تحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة و العمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبات المالية للشروع.[1]

المطلب الثاني : الإجراءات الواجب اتخاذها قبل البدء في المشروع

تقوم وزارة الفلاحة باتخاذ العديد من الإجراءات قيل البدء في مشروع الدعم وتعد هذه الإجراءات ضرورية ويجب التقيد بها :

1) الإحصاء الفلاحي :

وهو أول عملية يتم إجراءها قبل مباشرة أي عملية إصلاح فلاحي (زراعي) ، أو الإقدام على تنفيذ أي مشروع (وزارة الفلاحة).

2) المسح العقاري:

وهو العملية التي تقوم بها وزارة الفلاحة لتسوية ملف العقار الفلاحي وهذا الأخير يعد من أكبر العوائق التي تعترض أي عملية تنموية تقدم عليها الدولة، وذلك يتم قبل الإقدام على أي مشروع، أو مخطط للتنمية الريفية أو الفلاحية.

3) مكاتب الدراسات ومخابر التحليل : وتضم كل من :

أ- تحليل التربة و دراستها :

إن تحليل التربة سيحدد أي المناطق تصلح لأي زراعة أو غراسة أو فلاحة، والعملية التقنية الناجحة تساوي النجاح الفلاحي الأكيد و المضمون.

[1] – عياش خديجة ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، الجزائر 3 ، 2010 ، 2011 ، ص 17- 18 .

ب- التنقيب عن المياه:

حيث فرض القائمون على برنامج الدعم الفلاحي عمليات تنقيب عن الماء و إستخراجه (آبار عادية، ارتوازية ، عميقة) وذلك بعد الحصول على دفتر الشروط للفلاح المستفيد.

4) الرقابة التفتيشية :

توجد في كل المجتمعات وفي كل الدول فئة استغلالية تريد العيش على حساب الغير دون بذل أي جهد أو عناء في ذلك وهؤلاء في مجال الفلاحة أو غيرها أفسدوا على الدولة برامج التنمية، وأفسدوا على الفلاح مهامه، إلا أن الهيئات التقنية المتخصصة في الرقابة والمتابعة، قد اكتشفت تلاعب أو عدم إنضباط في محيط فرع فلاحي معين، لجأت إلى المعاقبة و التحقيق مع المستفيدين و المسؤولين الفنيين، كما يعاقب الفلاح على التراخي و الإهمال أو التزوير و التلاعب في بنود المشروع.[1]

[1] – عباس بومامي " التنمية الريفية و الفلاحية " ، **مجلة أصوات الشمال** (24 أفريل 2008) ، ص ص . 259 – 261 .

المطلب الثالث: معوقات التنمية الفلاحية في الجزائر.

1- مشكلة العقار الفلاحي وهو أكبر مشكل يعاني منه قطاع الفلاحة وهذا راجع إلى نقص الرقع الزراعية كما و كيفا، وتبعثر الملكيات و الحيازات إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض و الموارد المائية وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير إقتصادية.

2- يعود إنخفاض الإنتاجية في الجزائر إلى إعتمادها على تكنولوجيا بسيطة و تقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني، فبالرغم من إستفادة القطاع الزراعي من الكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج إلا أن ذلك ليس بالكافي.

3- يعني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمالة الزراعية ويعود هذا النقص إلى إنعدام الحوافز التي يقدمها القطاع الفلاحي و إلى معاناة العمال من مشاكل إقتصادية وإجتماعية كإنخفاض الدخل و المستوى المعيشي في الريف.

4- إعتماد التمويل في الجزائر على البنوك التابعة للقطاع العام بالإضافة إلى بعض الصناديق المكلفة بالدعم وتمويل النشاط الزراعي ورغم ذلك فإن الفلاحة تعاني ضعف الإعتمادات المالية المخصصة لها.

5- مشكلة التسيير الإداري للزراعة في الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية و فنية من إطارات و مهندسين زراعيين ولكنها غير مستغلة كما يجب.

6- مشكلة التسويق حيث تعرف السوق تدنيا فينوعية المنتجات المعروضة ونقصا كبيرا في الخدمات التسويقية و الإرشاد التسويقي في هذا المجال.

7- يواجه الإنتاج الزراعي العديد من المخاطر في مراحل الإنتاج المختلفة وتتمثل في التغيرات الجوية، الآفات الزراعية وغيرها من الكوارث الطبيعية[1].

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية و أهم مجالاتها و أهدافها

- تعد التنمية المحلية من المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة من طرف الدولة حيث تسعى جاهدة إلى تحقيقها فالتنمية المحلية من العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار و التقدم الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي فهي عملية تحويل و تغيير في مختلف المجالات فتعددت أنواعها واختلفت أشكالها وتمايزت مستوياتها لشمل كل مجالات الحياة الإنسانية و خاصة المواطن المحلي منها، وذلك من أجل تلبية حاجيات هذا الأخير وتحقيق الرفاهية وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته و إمكانياته في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية و الفكرية.

ويتمثل المطلب الأول في : تعريف التنمية المحلية و خصائصها .

قبل إعطاء تعريف للتنمية المحلية نقوم بشرح بعض المصطلحات التي تتعلق بها هذا المصطلح وتتمثل في :

أولا مفهوم التنمية :

تعريف هيئة الأمم المتحدة : " هي مجموعة الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية و

[1] عزالدين سمير، **إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2011-2012) ص 59.

الإجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية و لتساهم في تقدم البلاد "[1]

– تعرف أيضا :

" هي عملية تغيير في بعض الظروف القائمة، متصلة وواعية، موجهة وتتم في إطار إجتماعي معين"[2]

– تعرف أيضا :

" هي التغيير في نمط الحياة التقليدية و هي بذلك ضرب في تغيير النمط الحضاري " [3]

– ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية: هي عملية تغيير جذري يشمل جميع المجالات الثقافية و السياسية و الإقتصادية و الإدارية من أجل تلبية حاجات المواطنين و المساهمة في رفع الإقتصاد الوطني.

التنمية و بعض المصطلحات المشابهة :

أ) التنمية و النمو :

– يعرف النمو على انه هو الزيادة و التطور و يكون بصورة بطيئة على عكس التنمية و التي تكون بصورة و دفعة واحدة أي أسرع من النمو أي بدفعة قوية .

كما يمكن القول أنها :

هي دور السياسات و البرامج التي تتم و فق توجهات عامة لأحداث تغيير معقول

[1] – عادل هواري و آخرون ، **قضايا التغيير و التنمية الاجتماعية** ، (مصر : دار المعرفة الجامعية ، 1998) ، ص 130 .

[2] – محمد محمود الجوهري ، **علم اجتماع التنمية** ، (عمان : دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2010) ، ص 139 .

[3] – محي الدين صابر ، **قضايا التنمية في المجتمع العربي** ، (تونس : الدار التونسية ، 1983) ، ص 95 .

و مرغوب في المجتمعات المحلية ، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات لتحسين نظام الدخول "[1]

- تعريفها في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 :

- إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية و الجغرافية أو الثقافية .[2]

ثالثا : خصائص التنمية المحلية :

1) هي عملية شاملة و مستمرة تضم جميع جوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و الإيديولوجية كما أنها تمتد إلى الأجيال القادمة .

2) تهتم بمشكلات المواطن المحلي و العمل على حلها و إستغلال الموارد البشرية و المادية الموجودة في المجتمع

3) هي عملية تغيير و نقل المجتمع نحو الأفضل .

4) تقوم على المشاركة بين جهود المواطنين و جهود الدولة لتكثيف العمل و ربح الوقت و بالتالي لتحقيق التنمية المحلية .

5) تقوم التنمية المحلية على المساعدات المالية و الدعم من طرف الهيئات المركزية .

6) تعتمد على الكفاءات و ذوي الإختصاص في عملية تنفيذ المشاريع التنموية .[3]

ب) التنمية و التغيير :

- التغيير يقصد به الإنتقال من حال إلى حال غير أنه ليس بالضرورة أن يكون التغيير نحو الأفضل قد يكون الأسوأ في حين أن التنمية هي عملية الانتقال من حالة الركود و التخلف إلى حال أفضل عليه.

---

[1] - أحمد رشيد ، **التنمية المحلية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية 1986) ، ص 16 .

[2] - عبد الرزاق الدليمي ، **الإعلام و التنمية** ، (عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2012) ، ص 25.

[3] - محمد شفيق ، **دراسات في التنمية بالوطن العربي** (عمان : دار اليازوري للنشر و التوزيع 1996) ، ص 215 .

ج) التنمية و التطور :

– التطور نقصد به التقدم و مواكبة العصر بكل تحدياته محدثا في ذلك تنمية و تغيير . و علية فالتنمية هي عملية شاملة و واعية و هادفة كما أنها تتشارك فيها كل فئات المجتمع من أجل تحقيق ما هو أفضل للجميع . [1]

ثالثا : التنمية المحلية :

ظهرت التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1944 نتيجة للدمار الذي خلفته هذه الحرب في كامل الأصعدة ، و تعني تنمية المجتمع و النهوض به من اجل تطويره ، كما أوصى مؤتمر كامبردج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي و تحسين ظروف و أحوال و ذالك من خلال مشاركة كل فئات المجتمع .

و تناولتها هيئة الأمم المتحدة من خلال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و التي تعرفها على أنها " هي العمليات التي توحد جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية للمجتمعات المحلية لتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة في التقدم القومي " .[2]

[1] – عبد الرزاق الدليمي ، **المرجع السابق** ، ص 28 .

[2] – عادل هواري و آخرون ، **المرجع السابق** ، ص 134 .

المطلب الثاني : مقومات التنمية المحلية و مجالاتها.

التنمية المحلية لا تتحقق إلا إذا توفرت جملة من المقومات التي تساعد في نجاحها وتحقيقها والتي تشمل عدة مجالات.

أولا : مقومات التنمية المحلية :

1- المقومات المالية :

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف على حجم مواردها المالية ، فكلما زادت الموارد المالية الذاتية للهيئات المحلية زادت استقلاليتها عن المركز ولتسيير هذه الموارد يتطلب إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى التنظيم و التخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة .

- ومن العقوبات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية هو توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم وترشيد المعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.[1]

2- المقومات البشرية :

- يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام و هو الذي يدير التحويل اللازم لإقامة المشروعات، وهو الذي ينفذ هذه المشاريع ويتابعها ويعيد النظر فيها فيما يقابله من مشكلات ويصيغ الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب فالعنصر البشري له غايتان من خلال عملية التنمية المحلية كونه هو المستفيد الأول من

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، **التمويل المحلي و التنمية المحلية** ، (الإسكندرية ، مصر : الدار الجامعية للنشر ، 2001) ، ص 13 .

عملية التنمية والغاية الثانية أنه هو الوسيلة لتحقيق هذه التنمية أي الإنسان هو من يباشر بعملية التنمية.

– لذلك يجب تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ومن السياسة، من خلال النقاط التالية:

1– الرعاية الاجتماعية : بتوفير كل شروط الحياة الكريمة و الضرورية للعنصر البشري من : غذاء ، صحة ، سكن، تعليم ...إلخ.

2– التأهيل الفني : في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة في إطار عمليات التدريس، الإعلام، ونشر الوعي الثقافي و الفكري.

3– المشاركة الجماعية (الشعبية) : هي إشراك المجتمع بكل فئاته ومواطنيه بوجه عام في تحديد إحتياجات التنمية وصياغة البرامج و الخطط التنموية وهذا ما يعزز ثقة المواطن المحلي بنفسه ويخلق جو من الثقة بين المواطن و المسؤول.

3– المقومات التنظيمية

– وتتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جانب الإدارة المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون على مستوى الإقليم المحلي.

وتعرف الإدارة المحلية على أنها " نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين"[1]

– وبالتالي فإن الإدارة المحلية والحكومة المركزية يتطلب التنسيق فيما بينهم لوضع خط والمشروعات التي تلائم حاجيات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

[1] – علي خاطر شنطاوي ، **قانون الإدارة المحلية** ، (الأردن : دار وائل للنشر ، 2002) ، ص 97 .

ثانيا: مجالات التنمية المحلية :

للتنمية المحلية مجالات كثيرة ومتعددة كونها تمثل جميع الجوانب و القطاعات وتشمل عموما في :

أ) التنمية الاقتصادية :

– هي عملية تحسين و تنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي و أمن غذائي.[1]

– وعليه فإن غاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية و التي تهدف أساسا إلى وضع برامج ومخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للوحدات المحصلة ورفع الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ب) التنمية الاجتماعية :

تهتم بالجانب الإقتصادي لأفراد الإقليم الواحد، والتركيز على مشاركة الفرد في إعداد ووضع وصياغة الخطط التنموية للنهوض بحاجياته ومتطلباته فالتنمية الإجتماعية هي سلسلة التغييرات التي تحدث على مستوى المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقات المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية و الرفاهية لهؤلاء الأفراد ذلك من أجل القضاء على الفقر وحقهم في التعليم والرعاية والصحة الأولية من أجل تشجيع التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد.

[1] – مختار حمزة و آخرون ، **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر** ،(مصر : مكتبة الخانجي ، 1994) ، ص 377 .

– وهنا تكمن العلاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية حيث " لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير إجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية إجتماعية دون تنمية إقتصادية"[1]

ج) التنمية السياسية :

– وهي التي تقوم على أساس الديمقراطية وذلك من خلال التحديث السياسي و التحول الديمقراطي وبالتالي الإتجاه نحو المساواة بين الأفراد وعلاقاتهم بالنظام السياسي، فالتنمية السياسية تمثل إستجابة للنظام السياسي للتغييرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق إستقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا تم الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية و الجماهيرية التي تقوم على أساس التغذية والمساواة و الحرية وكذا حرية إختيار المواطنين ممثلين لتولي السلطة كإختيار النخب الحاكمة وإختيار أعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية المنتخبة فالمشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

د) التنمية الإدارية :

– هي عملية تنمية المهارات الخاصة بالموظفين في كافة المستويات الإدارية على ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الإدارة وفنونها أي أن الإدارة الرشيدة التي من شأنها وضع و تسيير خطط تنموية في مختلف المجالات بطريقة سلمية وهادفة من خلال إدارة منظمة ومتزنة.

– وعليه فالتنمية الإدارية ترتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية.[1]

[1] – محمد إسماعيل فرج ، **تخطيط التنمية الريفية** ، (مصر : مكتبة الإسكندرية ، 1983) ، ص 240 .

– وهناك من يضيف إلى هذه المجالات ، التنمية البشرية و التي تستدعي النظر إلى الإنسان على أنه هدف وليس أداة فقط حيث تتضمن كينونته و الوفاء بحاجياته الإنسانية في النمو والنضج و الإعداد للحياة، بالإضافة إلى التنمية السياحية والتي تقوم بالمحافظة على المعالم و التراث القديم وعملية إحياء و انجاز الهياكل و الأجهزة الخاصة بالمناطق السياحية و تطويرها و تشجيعها.

المطلب الثالث : أهداف التنمية المحلية ومعوقاتها

– تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق أهداف في مختلف المجالات من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن غير أنها تواجه جملة من الصعوبات و المعوقات التي تقف في وجه تحقيقها.

أولا : أهداف التنمية المحلية

– للتنمية المحلية أهداف تسعى لتحقيقها وتشمل في :

1. شمولية المشاريع و المخططات التنموية على كل المناطق و الولايات و البلديات وهذا ما يضمن تحقيق العدالة فيها و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو مركز الجذب السكاني.
2. رفع مستوى الأهمية النسبية التي تحظى بها القطاعات الرسمية على المستوى الإقتصاد الوطني.
3. زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى المشاركة الفعالة[1].
4. حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و إعدادها

[1] – علي الشريف ، **الإدارة العامة** " **مدخل الأنظمة** " (مصر : الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1991) ، ص 333 .

5. تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في التنمية المحلية .
6. زيادة رقعة الإعتماد على الناتج و الإدخار المحلي كمصدر للإستثمار.
7. تحفيز الإنتاج المحلي وتنميته بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة
8. التخلص من الفقر ومعالجته ورفع مستوى الإنتاج وزيادة الثروة
9. إزدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم إستقلاليتها.

10.توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع و العمل على الإعتماد على الذات دون الإعتماد الكلي على الدولة وإنتظار مشاريعها.[1]

11.تحقيق حياة كريمة والعيش برفاهية للمواطنين من خلال رفع المستوى التعليمي و الصحي.

12.تركيز الاهتمام على جميع طبقات المجتمع بما فيها المتوسطة و الكادحة.

13.توفير اليد العاملة وتدريبها لرفع نسبة الخبراء و المتخصصة.

14.فتح الآفاق أمام المرأة للإنخراط بالنشاط الإقتصادي وكافة مجالات الحياة.

15.تعزيز مفاهيم الثقافة الوطنية.

16.القضاء على البطالة و الآفات الاجتماعية المتعددة .

– من خلال عملية التنمية يتم خلق دولة قوية لها كيانها ومنح أجهزتها الإستقلال النسبي في صنع القرارات والبيانات و إتخاذها في كافة ميادين الحياة.

[1] – محمد إسماعيل فرج ، **المرجع السابق** ، ص 301 – 302 .

ثانيا : معوقات التنمية المحلية

– بالرغم من أن التنمية المحلية من أهم الأساليب و الإستراتيجيات المعتمدة في حل العديد من المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية و الريفية من أجل الوصول إلى تنمية شاملة و متوازنة غير أن المحيط الذي تنشأ فيه يجعلها تعاني من بعض المعوقات و التي نجد منها :

1- **العراقيل الإقتصادية** : وتتمثل في :

- قلة ومحدودية توفير و تواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات
- العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير. [1]
- إختلال التوازن ما بين الموارد و النفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية وعدم إنسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف إرتفاعا مستمرا و متسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر البلديات و مساهمتها في كل الميادين بثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي علها ضمانها لكي تضمن إستمرارية تسيير مصالحها.
- الزيادة السريعة في نفقات أجور و تكاليف مستخدمي البلدية و التي تمثل تقريبا 65% من ميزانية التسيير .
- النمو الديموغرافي وزيادة عدد السكان وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إتمام لكل حاجيات السكان.
- تحمل البلديات لبعض المصاريف التي هي من صلاحيات وزارة معينة.

[1] – عبد الحق معمري ، **تنمية الإدارة المحلية و معوقاتها في الجزائر** ، دراسة حالة بلدية سيدي خويلة بولاية ورقلة ، مذكرة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015) ، ص 33 .

2- العراقيل الاجتماعية : تتمثل في :

- من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية و الإجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية .
- ضعف العلاقة بين الإدارة و المواطنين.
- الإنفجار السكاني و تداعياته على الموارد الطبيعية إضافة إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .
- نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي .[1]

3) العراقيل السياسية :

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم و إستغلال نقاط القوة في المحليات و الأقاليم و إستقطاب البيئة الخارجية
- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية لأن هدف التنمية المحلية لا يتحقق إلا بالديمقراطية و المشاركة الفعالة للمواطنين.
- إهمال وتراجع دور المرأة خاصة في السياسة
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الراشد، الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة و مصداقية القانون ويخلق الثقافة و الإحترام بين الأفراد و المؤسسات و الأجهزة القانونية و التشريعية.

[1] - عبد الحق معمري ، **المرجع السابق** ، ص 34 .

4)العراقيل الإدارية : وتتمثل في:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية إذ أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر إستقلالية، بينما البلديات غير قادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية و تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.
- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات إنعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الإنحراف عن الإستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.
- سيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين.
- سوء توزيع الاختصاصات وسوء إدارة بعض الوحدات الحكومية و المحلية منها خاصة.[1]
- البيروقراطية الإدارية و التعسف الإداري
- الفساد الإداري والروتين الإداري
- كثرة التعقيدات و الإجراءات الإدارية.

[1] – فضيل الحاج مسي ، معمر حيال و محمد بن عطة ، " إشكالية التنمية المحلية المقومات و المعوقات " ، **المحلية الجزائرية الإقتصاد و الإدارة** ، (ع 09 ، جانفي 2017) ، ص 412 .

خلاصة الفصل النظري:

- ❖ وعليه تعتبر سياسة الدعم الفلاحي هي الآلية و الإستراتيجية التي تدخل ضمن الخطط و البرامج التنموية التي إنتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق الإنتاج ورفع الإنتاجية من خلال جملة المشاريع و المخططات التنموية التي تندرج فيها سياسة الدعم الفلاحي.
- ولقد تبنت الجزائر هذه السياسة في مجال القطاع الفلاحي وذلك من أجل تحقيق إقتصاد وطني وتلبية حاجيات المجتمع وكل متطلبات المواطن المحلي.
- كما تعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية الواعية و المستمرة و الشاملة و الهادفة عموما إلى تحقيق متطلبات المجتمع و المواطن معا أي المشاركة الفعالة بين الهيئات الحكومية و المواطن المحلي من خلال تكثيف الجهود و الوقوف على النقائص ومعالجتها.

الفصل الثاني :
سياسة الدعم الفلاحي في ظل مسار التنمية الفلاحية في الجزائر

تمهيد :

– عرفت الجزائر العديد من التحولات الإقتصادية مما جعلها تفكر في جملة من الإصلاحات التنموية خاصة بعد إنهيار القطب الإشتراكي والإنتقال و التحول إلى الرأسمالية ودخول فيما يسمى بالسوق الحر، فالجزائر كانت السباقة في مجال الإصلاحات خاصة في قطاع الفلاحة و خوصصة المستثمرات الفلاحية ومنح الامتيازات لأصحابها في إطار إستراتجية ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي ، وتحسين مستوى الاستهلاك بالإنتاج الوطني وكذا الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية محلية وذلك بتحفيز من الدولة بمنحها القروض للفلاحين عن طريق الدعم الفلاحي وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل تحقيق فائض في الإنتاج الوطني من خلال حملة المخططات التنموية.

– وعليه ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

–**المبحث الأول** : المسار التنموي في الجزائر.

– المطلب الأول : مراحل التنمية الفلاحية في الجزائر

– المطلب الثاني : تطور الفلاحة فيظل المخططات الإنمائية

– المطلب الثالث : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المبحث الثاني : مشروع الدعم الفلاحي

– المطلب الأول : أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج

– المطلب الثاني المستفيدون من الدعم الفلاحي

– المطلب الثالث : نتائج الدعم الفلاحي

المبحث الأول : المسار التنموي في الجزائر

– عرفت الجزائر أثناء مسارها التنموي جملة من المراحل والتي شملت العديد من المخططات و الإستراتيجيات.

المطلب الأول : مراحل التنمية الفلاحية في الجزائر

– لإستيعاب المسار الفلاحي في الجزائر، توجب علينا معرفة المراحل التي مرت بها التنمية الفلاحية في الجزائر ومعرفة الإصلاحات التي عرفتها وجاءت في كل مرحلة.

– أولا : التسيير الذاتي و الثورة الزراعية (1962– 1979):

– كان المعمرون أثناء الإستعمار يمتلكون المستثمرات الفلاحية الأكثر غنى في البلاد، ولكن مع إستقلال الجزائر وذهاب هؤلاء المستعمرين، ركزت الدولة اهتمامها على تلك المستثمرات التي ستصبح من الآن تسيير ذاتي وجماعي من طرف العمال الفلاحين السابقين، ولقد تم إدراك الأولوية المعطاة للقطاع المسير ذاتيا لأهمية رأس المال الذي كان يشكله،

– و جاءت الثورة الزراعية (1971–1979) لتؤكد التوجه الإشتراكي للإقتصاد الفلاحي بتأميم أكبر للملكيات الخاصة و أراضي غير مستغلة وتبني نمط تسيير جماعي وكذا تنظيم الدولة لدوائر التمرين بالمدخلات وتحويل الإنتاج و تسويقه، بالإضافة إلى إنشاء عدد كبير من الهيئات الجديدة للبحث و الإعلام و الإرشاد الفلاحي، وتطوير المنشات والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي. [1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي** (الجزائر في ماي 2012)، ص1

وأثناء هذه الفترة كان النمو المتوسط السنوي للإنتاج الفلاحي ضعيف، وبالتالي أصبحت فاتورة الواردات الغذائية ثقيلة على حمل الدولة أكثر فأكثر بفعل الارتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن تحسين القدرة.

ثانيا : الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1979- 1999)

– في سنوات 90 عرفت العديد من الإصلاحات تمثلت في إنشاء الغرف الفلاحية والقرض التعاضدي الفلاحي متبوعا بتفكيك وحل بعض المؤسسات العمومية لتثمين وتحويل المنتجات الفلاحية وكذا حل دواوين التموين ونظام التعاونيات و الخدمات، والتخلي تقريبا من الإعانات على المدخلات وتراجع الإستثمارات الفلاحية.

وهذا راجع لأزمة النفط و الأوضاع المالية وكذا الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات.

ثالثا : استقرار ومصالحة وطنية وأعمال إستعجالية (2000-2008)

– قامت الدولة عام 1994 بالعودة مجددا إلى الأمن من خلال إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008). [1]

– وهذا المخطط هو عبارة عن آلية ترمي إلى التأطير التقني من خلال المحافظة و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وإستصلاح الأراضي و الإستغلال الأفضل للثروات الموجودة و تشجيع الاستثمار الفلاحي ومنح الدعم الفلاحي والقروض للفلاحين و المستثمرين الفلاحيين وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية.[2]

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المرجع السابق** ، ص ص 2-3 .

[2] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصاية و التسيير، 200-2006)، ص7.

ولقد جاء هذا المخطط بأربع نقاط هي :

أ)- دعم المستثمرات الفلاحية

ب)- توسيع الدعم في مجال الدعم الريفي

ج)- تعيين الوزير المنتدب للتنمية الريفية وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة

د)- تنسيق السياسات الفلاحية

رابعا :سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2009-2014)

- تم المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08/16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي يهدف إلى مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، وضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير القطاع الفلاحي.[1]

- لقد كانت سياسة التنمية الفلاحية و الريفية الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الحتمية 2009-2014 والتي من خلالها يتم تحقيق البرنامج المنتظر والذي يرتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية، وحماية مداخيل الفلاحين وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، من جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالإستغلال الأمثل والعقلاني للمياه بإستخدام تقنيات الري الحديثة.[2]

وعليه فإن تاريخ أوت 2009 هو الانطلاقة الرسمية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والذي يستند على عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلادنا،

[1] الجريدة الرسمية، **قانون التوجيه الفلاحي**، القانون رقم 08/16، العدد 46، الجزائر، 10 أوت 2008، ص5-6

[2] الجريدة الرسمية، **شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة**، قانون رقم 03/10، العدد46، الجزائر،18 أوت 2010، ص5

ويهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.[1]

– وتكمن سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في ثلاث نقاط أساسية هي :

1) – التجديد الريفي : دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم و تحسين ظروف معيشتهم الخاصة من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة والمتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال و التسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية مواردها الطبيعية وتنويع النشاطات الإقتصادية بها خاصة مناطق الواحات و الجبال.[2]

2) – التجديد الفلاحي : يشجع هذا التجديد تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماج الفاعلين من أجل نمو دائم و داخلي مدعم للإنتاج الفلاحي وضبط المنتجات الفلاحية لضمان حماية مداخيل الفلاحين و الأسعار وكذا عصرنة وتكثيف التحويل و الدعم الفلاحي والتأمينات الفلاحية.

3)– برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية : يهدف هذا البرنامج إلى عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، والإستثمار الهام في البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي الذي يعد هو الأخر عملية تعليمية الغرض مبسطة ومضمونة للفلاحين، وكذا تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع بالإضافة إلى

---

[1] محمد غردي ، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، 2011 –2012) ، ص17 .

[2] علة مراد، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**: قراءة تقسيمية في البيانات الوطنية للتنمية الاقتصادية، في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف 23–24 نوفمبر 2014، ص10

تعزيز مصالح الرعاية والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصدير البذور ومكافحة حرائق الغابات.[1]

جدول رقم 01 : بعض المحاصيل الزراعية في ظل سياسة التجديد الفلاحي

السنة / المحصول	معدل (2008)	2009	2010	2011
الحبوب	29،7 قنطار	61،2 قنطار	45،6 قنطار	42،5 قنطار
الحليب	200 لتر	2390 لتر	2700 لتر	2930 لتر
البطاطا	17 قنطار	26،8 قنطار	33 قنطار	38،6 قنطار
الحمضيات	5،8 قنطار	8،44 قنطار	7،88 قنطار	11،1 قنطار
التمور	5،72 قنطار	6،01 قنطار	6،45 قنطار	7،24 قنطار
الزيتون	2،5 قنطار	4،75 قنطار	3،11 قنطار	6،1 قنطار
اللحوم الحمراء	2،6 قنطار	3،46 قنطار	3،82 قنطار	4،2 قنطار
اللحوم البيضاء	1،95 قنطار	2،09 قنطار	2،82 قنطار	3،36 قنطار

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق، الجزائر، مادة،2012،ص23

[1] العلجة حاجي . **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، 2006 – 2007) ، 30 .

المطلب الثاني : تطور الفلاحة في ظل المخططات الإنمائية .

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في الإقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة الانطلاق في تطبيق التخطيط كمحور أساسي لبلورة جهود الدولة الاستثمارية في شكل برامج تعكس أولويات المجتمع في التنمية وهنا نحاول عرض كل المخططات التنموية كما يلي :

1) المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969):

- يعد أول مخطط للتنمية بعد الإستقلال في الجزائر، يعتبر إنطلاقة فعلية وجديدة في مسار التنمية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وتحسين الظروف والأوضاع الإجتماعية، حيث تميزت هذه الفترة كون الجزائر كانت حديثة الإستقلال إضافة إلى الغذاء وتوفر الشروط الموضوعية التي تمكن الدولة من التحكم في القوى الإقتصادية مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة مغادرة المعمرين لجل الأراضي وغياب تام لتوجيهات توضيحية وسياسة منظمة للقطاع.

- ولقد تميز هذا التخطيط بالهدف الإستراتيجي والإستعجال في تطبيقه وخاصة الإقبال على الإشتراكية والتي تقوم أساسا على التخطيط كقاعدة إقتصادية تنطلق منها.[1]

2) المخطط الرباعي الأول (1970-1973) :

لقد كانت إهتمامات هذا المخطط تتعلق بتطوير المناطق الريفية لإحداث توازن بينها وبين المدن وقام هذا المخطط بتطوير القطاع الزراعي وذلك من خلال مجموعة من الاستثمارات المخصصة للقطاع المنتج مباشرة الذي يتكون من الزراعة و الصناعة و الخدمات المنتجة.

[1] محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها ج2** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001) ، ص 181 .

وعليه فهذا المخطط بصفة عامة يرتكز على إستثمار الرأس المال وتوسيع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وإشراك العمال في كل النواحي الخاصة بنشاط المؤسسة

ولعل أهم ميزة للمخطط الرباعي الأول هو أطول فترة بالمقارنة مع المخطط الثلاثي الذي يتميز بقصر الأجل.

3) المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) :

هدف هذا المخطط هو تطوير أسلوب الإنتاج لهذا القطاع ، إهتم بإعادة تنظيم أسلوب الإنتاج الزراعي بحيث أن حجم الإستمارات المطلوب توجيهها لهذا التنظيم الجديد لا يجب أن يكون أكبر من المخصص للقطاع الصناعي و خاصة ما يتعلق بالصناعات الثقيلة بالإضافة إلى تطبيق اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي و تطوير القاعدة المادية للمجتمع و كذا تدعيم و توسيع التغيرات الإجتماعية .

4) المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979) :

– هي مرحلة إنتقالية من المخطط الثاني الذي إنتهت فترته مع نهاية عام 1977 و المخطط الخماسي الأول الذي بدأ مع 1980 .

فعندما أجلت الدولة إصدار المخطط الخماسي الأول نتيجة ظروف سياسية حرصت من جهة أخرى على تشغيل سنتي 1978-1979- في إنجاز برامج إستشارية باقية .

5) المخطط الخماسي الأول (1980-1984) :

– يعتبر أول مخطط طويل من حيث الفترة المخصصة له مقارنة سابقة ، حيث أعطى أهمية للتهيئة الإقليمية من حيث و ضع النصوص التنظيمية كركيزة أساسية للتنمية ،

و لعلى أهم ما يميز المخطط انه ساهم في إنجاز هياكل للخزينة و مجالس منتخبة و عرض المشروع على المؤتمر الاستثنائي 1980 للمصادقة عليه.[1]

6) المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

يعتبر هذا المخطط متميزا من سابقيه من حيث الأهمية التي أعطاها ومنحها لتنمية الفلاحة والري وفي ظل ظروف إقتصادية دولية تميزت بالتأزم.

ركز هذا المخطط على تطبيق سياسة التهيئة الإقليمية على غرار المخطط الخماسي الأول، الذي ركز على وضع النصوص التنظيمية لهذه السياسة، كما ركّز على تنمية القطاعات الإستراتيجية.

7) برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) :

- في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج الإنعاش الإقتصادي والتي تمثلت أهداف هذا البرنامج في :

- دعم النشاطات الإستراتيجية وخلق مناصب شغل جديدة من خلال إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، كما حظي قطاع الصيد البحري هو الأخر بأهمية كبيرة.

8) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

هو مداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، حيث ركز على مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا وتشجيع التنمية الفلاحية بهما ويركز هذا البرنامج على النقاط التالية:

[1] بهلول، **المرجع السابق** ، ص 195 .

- قطاع الخدمات العمومية الإدارية

- القطاع الإقتصادي

- قطاع الهياكل القاعدية

- قطاع التنمية البشرية

- قطاع الإسكان والظروف المعيشية

- ويتدرج كل هذا في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية.[1]

- **البرنامج الخماسي (2010-2014) :**

ركز على رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 08 في المئة سنويا، ويتم التعامل في هذا الإطار من خلال سياسة التجديد الفلاحي الذي أكده رئيس الجمهورية بدعم مالي عمومي.

وعليه أهم ما يميز هذه المخططات هو فترة التوجيه والإصلاح الإقتصادي الجديد و الذي عرف نظام المخططات السنوية وهو أداة توجيه وتوزيع الإمكانيات وفق أهداف محددة ومنظمة في تسلسلها الزمني و أداة لتصحيح الاختلالات في الجزائر من جانبين هما :

- البرنامج السنوي العام للإستثمارات.

- التوازنات العامة للإقتصاد.

- كما اتجه المخطط الخماسي الثاني إلى تطوير البرامج الاستثمارية من خلال :

[1] بهلول ، **المرجع السابق** ، ص 198 .

أ) المخططات السنوية الولائية

ب) مخططات المؤسسات السنوية

ج) عقود البرامج السنوية [1]

المطلب الثالث : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

– لقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وهذا بوضع مخطط لتنمية القطاع.

– أولا : تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

– هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الإستغلال الفلاحي للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق الإستصلاح والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[2]

– ثانيا : أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

– الحماية و الإستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية.

– الإندماج في الإقتصاد الوطني.

– التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي

– تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي.

– تحسين ظروف الحياة وكذا مداخيل الفلاحين.

---

[1] بهلول ، **المرجع السابق**، ص 340 .

[2] سلطانة كتفي ، **المرجع السابق**، ص 08 .

- منح التسهيلات و الضمانات للفلاحين.

- ترقية و تشجيع الإستثمار الفلاحي والمستثمرين الفلاحيين.

- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف، تكييف الإنتاج)

- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي.

- **ثالثا : الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني:**

أ) الجهاز الإداري ب) الجهاز المالي

أ) **الجهاز الإداري** : يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية.

أ) مديرية المصالح الفلاحية:

- تعتبر من أقدم الهياكل الفلاحية يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الإستعماري ولكن بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها :

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي .

- ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية و النشاطات الخاصة بمراقبة النباتات.

- تنظيم ومراقبة سير العملات الخاصة بمحاربة الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية.

- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلة التابعة للقطاع الفلاحي.

إستعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية و الأراضي ذات الطابع الفلاحي (رعوي+ الغابي)

– القيام بدفع وترقية الإستثمار الفلاحي .

– تحديد المعطيات و الإحصائيات وإعداد مختلف الملفات وهذا من أجل المتابعة و التقييم للحالة العامة للقطاع الفلاحي.

– القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير العمل الفلاحي و إقتراح حملات توعوية و التحسين بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

– تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية و الوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.[1]

– منح القروض للفلاحين.

بالإضافة إلى الغرفة الفلاحية التي تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في 1991/04/27 وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري وضنعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية و التقنية المحلية و الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية وتكمن مهامها في:

– تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية و تنويعها وإعدادها.

– تنظيم الأسواق و المعارض والمسابقات الفلاحية.

– الإرشاد الفلاحي.

– منح التسهيلات للفلاحين ومساعدتهم فيها.

ب) الجهاز المالي : هو الذي يعم على ضبط الإجراءات والتدابير المالية ويتمثل في كل من :

[1] سلطانة كتفي ، **المرجع السابق**، ص ص 23-28.

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

- أنشأ هذا الصندوق من خلال الأمر 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، والتي عرفت منذ نشأتها عدة أنظمة خاصة بالتأمينات الإجتماعية والإقتصادية خاصة قبل إصلاحات 19-87 تلخص مهامه :

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين

- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري ...إلخ

- تطبيق التأمينات على الممتلكات و الأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا .

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 1982/05/16 وقد تولد عند إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنويع أنشطته لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور و نمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه :

- تعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الإشكالية الغذائية من خلال تغطية جميع إحتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي.

- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقوم بمساعدة جميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة، الصيادلة...إلخ).

- يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الإستثمارات الزراعية الكبرى كالرّي وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة الكيماوية.

– أما بالنسبة لتمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويكون من خلال :

1) الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية (FNRDA)

2) صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز (FM VTC)

3) الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.[1]

[1] مجدولين دهينة، إستراتيجية التنمية الفلاحية و أفاق التطوير في إطار سياسة الدعم الفلاحي ، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر ، بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، 2006) ، ص ص 12–15

المبحث الثاني : مشروع الدعم الفلاحي في الجزائر

لقد عرفت سياسة الدعم الفلاحي عملية إلغاء الدعم ثم العودة إليه لتعرف هذه السياسة حملة من التغيرات ويحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب يتمثل

المطلب الأول في : أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج

أولا : إلغاء الدعم الفلاحي

– لقد خلقت عملية إلغاء الدعم الفلاحي آثارا تتمثل في :[1]

1– على أسعار ووسائل ومستلزمات الإنتاج : عرفت أسعار مستلزمات الإنتاج من (بذور ، أسمدة .....) ارتفاعا متواصلا منذ بداية 1983 ليصبح ارتفاع مهولا مع بداية سنة 1991 التي اقترح فيها إلغاء الدعم نهائيا و الانتقال إلى الأسعار الحقيقية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 97%.

2) **على التمويل والقرض الفلاحي :** تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوى التمويل بالإجرائين التالين:

أ– حصر التحويل بقروض الخزينة من 1987 في الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار إكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح الفلاحي للمناطق الجبلية أما تحويل المستثمرات فأصبح يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ترتب عليه إنخفاض في القروض الممنوحة حسب الجدول التالي :

[1] رابح زبيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر،2003، ض 2003–2005

3)على الجباية الفلاحية: بعد إعفاء السنوات الطويلة، شهد قطاع الإنتاج الفلاحي تطبيق ضريبي مباشر على دخل المستثمرات، أنشأها قانون المالية لسنة 184 في شكل مساهمة وحدة فلاحية بمعدل 4% من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60 ألف دج.

4) على إستخدام تقنيات ومستلزمات الفلاحة العصرية: يظهر إثر إلغاء الدعم على إستخدام المستلزمات الفلاحة العصرية من خلال المؤشرات التالية:

– إنخفاض متوسط كمية الأسمدة سنويا 517 ألف خلال 1986/08/04 إلى 290ألف من خلال 1992–1994.

– إنخفاض نسبة البن المحسنة من 5% خلال موسم 81/80 إلى 27% خلال 1993–1994

– إنخفاض نسبة المساحة المنزوعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 41،1% خلال الموسم 87/83 إلى 40،9 خلال 1990–1993

ثانيا : أثر إعادة بعث مشروع الدعم الفلاحي:

– نتيجة للآثار السلبية الناتجة من إلغاء الدعم الفلاحي و الإستجابة لنداء الفلاحين قررت الدولة العودة إلى سياسة الدعم الفلاحي وفق سياسة جديدة تمثلت في :

1) تخفيض نسب الفوائد على القروض : بدأ قانون المالية سنة 1993 الذي نص على تخصيص مبلغ مالي قدره مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15،5% للقروض قصيرة الأجل و 17،5المتوسطة والطويلة الأجل على أن يتحمل الفلاح المقترض 8% و 6% على الترتيب ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين في جويلية 1994 وماي 1997 و كل جزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك.

2) إنشاء صناديق مخصصة للدعم : من بين أثار العودة إلى الدعم الفلاحي ثم انتشار مجموعة من الصناديق بلغ عددها 09 صناديق في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي، حيث تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بصرفها كدعم على الفلاحين.

3) الإعانات (الإعفاءات) الجبائية وثيقة جبائية : في إطار تشغيل الشباب وتشجيعه على إمتهان النشاط الفلاحي قامت الدولة بتنظيم تسهيلات جبائية وشبه جبائية للمؤسسات المصغرة و الوحدات الفلاحية المتخصصة وذلك من خلال مرحلتي تنفيذ المشروع :

أ)خلال تنفيذ المشروع : يستفيد أصحاب المشروع من :

– الإعفاء من شراء تجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ لمشروع.

– تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.

– الإعفاء من الرسم على نقل الملكية لـ8% على المكتسبات العقارية.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات.

ب) خلال مرحلة إستغلال المشروع : يستفيد المشروع إبتداءا من تاريخ إنطلاقه لمدة تمتد من 3إلى 6 سنوات من التسهيلات التالية :

– الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الدخل المالي والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني[1].

[1] ماجدولين دهينة، مرجع سابق، ص ص 72–73.

– الإستفادة من 7% المعدل المنخفض لإشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة الأجر للمؤسسة المصغرة.

المطلب الثاني : المستفيدون من الدعم الفلاحي.

أولا : النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

– تتمثل جملة النشاطات المستفيد من الدعم في القائمة التالية :[1]

1) تطوير الإنتاج والإنتاجية : وفق النقاط التالية :

– أشغال تحضير التربة .

– إقتناء المدخلات الزراعية (البذور، الشتائل، الأسمدة ...إلخ)

– إحياء المزارع القديمة.

– إقتناء العتاد ووسائل النقل الخاصة.

2) تثمين المنتوجات الفلاحية : وفق النقاط التالية:

– إنجاز وتجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية

– إقتناء العتاد على مستوى المستثمر (الفرز، التجفيف، التخزين الأولي ...)

3) التسويق والتخزين : من خلال إنجاز هياكل التخزين وهياكل متخصصة وأجهزة الفرز والتوظيب وأجهزة الفرز والتوظيب وأجهزة الذبح والتقطيع وأجهزة الدعم عند التصدير.

[1] أحمد باشا ،" القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح "، **مجلة الباحث** ، العدد 02 ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 109 .

4) تطوير الرّي الفلاحي : وفق النقاط التالية:

- تجنيد الآبار والموارد المائية (حواجز مائية، حفر الآبار)
- جلب الطاقة الكهربائية
- أجهزة الضخ والسقي
- تهيئة شبكة توزيع المياه الزراعية.

5) حماية و تنمية الثروات الوراثية الحيوانية و النباتية : وفق النقاط التالية :

- إحداث هياكل الحفظ المتخصصة
- إحداث مشاتل
- إنجاز هياكل متخصصة لكل من البذور والشتائل
- المنح عند الإنتاج.

6) المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور والشتائل :

- مصاريف التسيير و التخزين.

7) حماية مداخيل الفلاحين :

- الإعانة للتكفل بالفوارق المقترنة من تحديد الأسعار المرجعية.
- تطوير النشاطات الفلاحية التكميلية على مستوى المستثمرات من أجل تنويع وضمان موارد المداخيل.

8) دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة :

- المحروقات.

- الطاقة الكهربائية.

9) تخفيض نسبة فوائد القروض الفلاحية :

- قروض الإستثمار (إستصلاح الأراضي، صرف المياه ، أعمال التربة ... إلخ)

- قروض الإستغلال (تربة، النحل، إنتاج البذور، الشتائل...إلخ)

10) تأطير الأشغال :

- دراسة الجدول.

- التكوين المهني.

- الإرشاد الفلاحي .

- متابعة تنفيذ المشاريع.

- مصاريف تسيير الصندوق.

ثانيا : المستفيدون من الدعم :

- يستفيد من الدعم الفلاحي في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية من له علاقة بما يلي:[1]

- الفلاحون و المربون الفردية والجماعية.

[1] المادة رقم 02-03 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الخاص بوزارة الفلاحة .

– المؤسسات الاقتصادية والعمومية والخاصة بما فيها المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي والتي تساهم في نشاطات الإنتاج و التسويق والتصدير.

– لا يؤهل للإستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقرر من قبل الوزارة وذلك علاوة على الشروط الخاصة بالراغب في دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

ثالثا : مراحل الإستفادة من الدعم :[1]

يتم وفق جملة من المراحل وهي :

المرحلة الأولى : طلب الإلتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي يتضمن ما يلي :

– طبيعة ومبلغ الدعم الملتمس وكذا بيان وصفي للمستثمرة.

– وثيقة تثبت صفة المستثمر الفلاحي أو ما يثبت صفة مسير أو مدير المستثمرة الفلاحية أو المؤسسة العمومية أو الخاصة (بطاقة الفلاح).

– دراسة نسبية وإقتصادية لجدوى المشروع التنمية.

المرحلة الثانية : إيداع الملف لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويسلم للمعني وصل إيداع لذلك.

المرحلة الثالثة : يقوم رئيس القسم الفرعي بدراسة الملف والحكم على مدى مطابقة التنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع، مما يمكن إجراء بعض التعديلات والتصحيحات التي يراها مناسبة للإستفادة من عملية الدعم وهذا مع صاحب المشروع.

[1] المادة رقم 04 من المقرر رقم599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الخاص بوزارة الفلاحة .

المرحلة الرابعة : يقوم رئيس القسم الفرعي بإيداع الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى 08 أيام من تاريخ إيداعه .

المرحلة الخامسة : يقوم رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتقديم الملف و الدفاع عنه أمام اللجنة التقنية الولائية (رئيس القسم الفرعي للفلاحة ، رئيس المصلحة المكلف بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، محافظ الغابات ، مدير الصندوق الحيوي للتعاون الفلاحي ، مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية) يرأسها مدير المصالح الفلاحية .

المرحة السادسة : تفصل اللجنة الولائية في الرفض أو قبول الملف ففي حالة قبوله يتم تبليغ هذا القرار لرئيس القسم الفرعي للفلاحة و كل أعضاء اللجنة و ذلك من طرف مديرية المصالح الفلاحية بصفتها رئيسا لهذه اللجنة .

المرحلة السابعة : يقوم بعد ذلك رئيس القسم الزراعي للفلاحة بإيداع صاحب الملف بقرار اللجنة التقنية بقبولها لملفه، ويطلب منه الحضور للتوقيع في دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية، وتحدد حقوقه و واجباته التي يجب عليه التقيد بها، وكذا تكلفة الأعمال المقرر إنجازها وكذا مبلغ دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

المرحلة الثامنة : ترسل نسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الوطني المختص، إقليميا وإلى رئيس القسم الفرعي الفلاحي من أجل التكفل بها.

المرحلة التاسعة: تقوم الصناديق الجهوية للتعاضد الفلاحي بعمليات الدفع للمستفدين في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ استلام الوثائق.

و للتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم 03

المطلب الثالث : نتائج الدعم الفلاحي

* يهدف الدعم إلى حملة من الأهداف تتمثل في:

- خلق 330.00 منصب عمل. [1]

- إستصلاح 700.00 هكتار من الأراضي وجعلها صالحة للزراعة.

- 200.000 هكتار من المساحات المسقية.

- 500.000 هكتار من الأراضي يتم فيها غرس الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

* 100 ملبنة، 200 معصرة زيتون.

في سنة 1998 وصل الإنتاج العام للزيتون على سبيل المثال 124،1 ألف طن، ثم تطور نتاجه عام 2001 ألف طن، وهذا طبعا راج للدعم الذي قدمته الدولة لهذه الزراعة منذ 1999، ويتمثل في 100% لشراء الشجيرات، ودعم 100% لشراء الأسمدة، ودعم 40% لشراء عتاد الرّي، دعم 40% لحفر الآبار وبناء الصهاريج لتخزين المياه.

- كل هذه النتائج وقطع الفلاحو لايزال يعاني العديد من المشاكل كالنقص في الإنتاج فالجزائر اليوم لا تزال نسبة الاسترداد بها ترتفع خاصة في مجال الإنتاج الفلاحي، كما لا يزال الفلاح يعاني من عجز سواء من ناحية الأموال أو حتى من ناحية العتاد(بذور، جرارات...إلخ).

[1] شهرة بومزود ومن معها ، **دراسة تقنية واقتصادية لأشجار الزيتون في ولاية تيسمسيلت 2006**، شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة تيارت : كلية الاقتصاد و التسيير ، 2012) ، ص 39

خلاصة الفصل :

– عرفت التنمية المحلية تطورات عبر المسار التاريخي في الجزائر وشملت العديد من المخططات التنموية والإستراتيجيات التي تبنتها الدولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

– كما عرفت الجزائر سياسة الدعم الفلاحي ثم قامت بإلغائها نتيجة للظروف المعاشة ثم تمت العودة إلى هذه السياسة كونها السبيل و الملجأ الوحيد الذي يساعد في رفع الإنتاج ومساعدة الفلاح للتمسك بأرضه فقامت بمنح العديد من التسهيلات ما جعل الإقبال عليها بصفة كبيرة.

– ولقد تم التعرف أيضا في هذا الفصل على كيفية الإستفادة من الدعم الفلاحي ومراحله من أجل استثمار الطاقات الموجودة في قطاع الفلاحة بغية تحقيق تنمية محلية منشودة وذلك بغرض النتائج التي حققها الدعم الفلاحي.

الفصل الثالث :

استراتيجية الدعم الفلاحي
و دورها في تحقيق التنمية المحلية
في تيسمسيلت - دراسة ميدانية -

تمهيد

– تعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات الجزائرية الأقدم تاريخيا، بحكم مكانتها التاريخية التي تعود إلى آلاف السنين وبحكم موقعها الجغرافي كونها عاصمة الونشريس المتميزة بسلسلة جبال الونشريس التي عرفت وإحتضنت في طياتها أحداث الثورة والمقاومات الجزائرية.

– وفي هذا الفصل نحاول التعرف على ولاية تيسمسيلت وأهم ما يميزها وأهم الثروات التي تزخر بها هذه المنطقة خاصة كونها منطقة فلاحية بدرجة كبيرة، كما أننا وقفنا على مديرية الفلاحة بالولاية فهي مكان التربص وقمنا بسرد التقارير والنتائج من خلال تطبيق سياسة الدعم الفلاحي.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول ولاية تيسمسيلت

– كون تيسمسيلت منطقة فلاحية سوف نعرض بطاقة فنية حول هذه المنطقة وذلك من خلال **المطلب الأول:**

نشأة ولاية تيسمسيلت:

– أصل التسمية

تنقسم تيسمسيلت إلى قسمين (تيسم) تعني الغروب و (سيلت) تعني غروب الشمس وهذا المصطلح يرجع إلى اللهجة المستعملة من طرف سكان المنطقة قديما (الأمازيغ).

– هناك عدة روايات حول تسمية تيسمسيلت بفيالار وهي تسمية كولونيالية بدون شك، ولكن أصلها يعود إلى إرتباطها بأب الإستطان أرنست بارون دي فيالار الذي شكل قرية نموذجية كانت نواتها عين الكرمة حاليا وتحمل إسمه فيالار وفي سنة 1909 تم تشييد كنيسة تحمل إسمه هي الأخرى في تيسمسيلت (مسجد بلال بن رباح حاليا).

– الموقع الجغرافي: [1]

* تقع ولاية تيسمسيلت على شريط المرتفعات بالونشريس فهي تقع على مقربة من العاصمة بحوالي 220كلم شمالا وعلى بعد 300كلم من عاصمة الغرب الجزائري وهران.

* يحدها شمالا كل من ولايتي عين الدفلى و الشلف، ومن الغرب ولاية غليزان، ومن الجنوب ولايتي تيارت و الجلفة، ومن الشرق ولاية المدية.

* تبلغ مساحتها حوالي 3152كلم^2 وبلغ عدد السكان إلى 61155 نسمة أما نسبة التمدن بلغت 6،32%سنة 2017.

[1] – **مجلة جليس الونشريس**، المكتب الرئيسي للمطالعة العمومية لولاية تيسمسيلت العدد التجريبي، ص4

التضاريس :

– كونها تقع في منطقة الونشريس فهي تتميز بتضاريس وعرة حيث تشكل المناطق الجبلية منها نسبة 65% وتشكل الإنحدارات منها 25%مما يفسر ظاهرة التعرية وصعوبة تهيئة المساحات (هياكل الطرق القاعدية)، أما بقية المناطق الأخرى فهي عبارة عن سهول ومناطق رعوية، ويتميز مناخ المنطقة من نوع شبه قاحل في الجنوب والوسط مبلل شبه رطب في كتلة الونشريس بالشمال، ويبلغ معدل تساقط الأمطار إلى 300–600 ملم/ سنويا. وتساقط الثلوج على مرتفعات الونشريس في الشتاء بمعدل 05 إلى 50 مم. أما الحرارة فهي تبلغ 0°–6°) شتاءا أما صيفا فتقدر ب (30° إلى 40°).

*** التقسيم الإداري للولاية:**

– فيالار كانت مرؤوسة من طرف مليانة مقاطعة الجزائر، كانت تحت وصاية الولاية الرابعة في مارس 1957 وفي جوان 1957 أصبحت تابعة لمقاطعة تيارت كدائرة، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 عيّنت كولاية طبقا للقانون 4/09 : المؤرخ في 04 فيفري 1984 وهي تحمل رقم38.

– تنقسم الولاية إلى 08 دوائر و22 بلدية مصنفة كالآتي:

– الدوائر :

دائرة تيسمسيلت– دائرة خميستي– دائرة ثنية الحد– دائرة برج الأمير عبد القادر– دائرة عماري– دائرة برج بونعامة – دائرة لرجام– دائرة الأزهرية

- **البلديات :**

تيسمسيلت – أولاد بسام– خميستي– العيون– ثنية الحد –سيدي بوشنت– برج الأمير عبد القادر " اليوسفية"– عماري– سيدي عابد– المعاصم–برج بونعامة – بني شعيب – بني لحسن–سيدي سليمان–لرجام–الملعب–سيدي العنتري–تملاحت–الأزهرية–بوقايد–الأربعاء.

-إمكانيات الولاية[1]

– تزخر الولاية بمجموعة من الثروات و الإمكانيات سواء طبيعية كانت أو من ناحية الهياكل القاعدية و الإنجازات التي تعرفها الولاية.

- **في مجال الفلاحة :**

– تبلغ المساحة الزراعية : 189750 هكتار.

– تبلغ المساحات الزراعية المستغلة : 145457 هكتار.

– تبلغ مساحة الغابات: 62120 هكتار.

- **في مجال الموارد المائية :**

– تبلغ عدد السدود إلى : 03 سدود.

- **شبكة الطرقات :**

– الطرق الوطنية : 215 كلم.

– الطرق الولائية : 500 كلم.

[1] المركز الوطني للوثائق، والصحافة والصور والإعلام–02 شارع فريدو الجزائر الديمقراطية التشاركية في الجزائر، ص139

- الطرق البلدية : 1038 كلم.

- منشأة فنية على الطرق الوطنية : 23.

منشأة فنية على الطرق الولائية : 36.

- منشأة فنية على الطرق البلدية : 04.

- **في مجال الصناعة :**[1]

* مناطق النشاطات : تبلغ إلى 8 مناطق تبلغ مساحتها 279.5 هكتار.

* نوع الصناعة : المحروقات- التجارة العامة- مواد البناء- صناعة الطوب.

- **في مجال الثقافة :**

- المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية: 01.

- دار الثقافة : 01

- مسرح الهواء الطلق: 01.

- **في مجال التربية:**

- عدد المدارس الابتدائية: 286 مدرسة ابتدائية مع 13881 تلميذ في الطور الابتدائي.

- عدد الثانويات : 34 ثانوية مع 27340 تلميذ في الطور الثانوي.

- **في مجال التعليم العالي :**

- مراكز جامعية :01

[1] **المكان نفسه**

- **في مجال التكوين والتعليم المهني:**

- مركز التكوين المهني والتمهين : 09- عدد المقاعد البيداغوجية 220 مقعد.

- المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني: 01 عدد المقاعد البيداغوجية 300مقعد

- **في مجال الصحة :**

- مستشفى عام : 03.

- قاعة متعددة الخدمات : 19

- قاعة العلاج : 111.

- خدمات الصحة والمتابعة في الوسط المدرسي : 13.

- **في مجال الموارد السياحية :**

تمتلك المنطقة مناطق سياحية خلابة ومناطق أثرية كمنطقة عين الصفا شرق بلدية تيسمسيلت وموقع عين تركية بمنطقة خميستي ومواقع تازا ببلدية الأمير عبد القادر وهو عبارة عن قلعة من قلاع الأمير عبد القادر لعام 1838.

ومن أهم الفضاءات السياحية: [1]

* الحضيرة الوطنية للمداد وتعرف بعروس الونشريس علوها حوالي 1786 متر تقع حوالي 2 كلم من ثنية الحد.

* الحضيرة الجهوية لعين عنتر وتتربع على مساحة تقدر ب 500 هكتار. علوها 1983م توجد بها أنواع نادرة من أشجار البلوط والأرز.

[1] عبد القادر دحدوح، **تيسمسيلت محطات تاريخية ومواقع أثرية**، الجزائر 2009، ص15.

* منطقة سيدي سليمان علوها 1230 متر باعتباره محطة معدنية تتدفق مياهها من أعاق الصخور مستغلة منذ 1910. يوجد به حمامات معدنية " حمام سيدي سليمان"[1].

المطلب الثاني : التعريف بمديرية المصالح الفلاحية.

أولا: مديرية المصالح الفلاحية.

– هي مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تعمل بالتنسيق ما بين الهيئات الفلاحية والمعاهد التقنية للولاية.

– كما تعتبر المسير الأساسي للقطاع الفلاحي بجميع فروعه ولها فروع تابعة لها في كل دائرة تسمى بالقسم الإقليمي للفلاحة هذا من جهة وفروع في كل بلدية تسمى بمندوبيات فلاحية.

– كما نشأت مديرية المصالح الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90–195 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 140 الموافق ل 23 يوليو 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم المصالح الفلاحية في الولاية وعملها.[2]

و تتكون مديرية المصالح الفلاحية من الأقسام التالية :

– مكتب المدير .

– مصلحة الإحصائيات الفلاحية و التحقيقات الإقتصادية .

– مصلحة مفتشيات البيطرية و الصحة النباتية .

– مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الإستثمارات .

[1] عبدالقادر دحدوح، **مرجع سابق**، ص16

[2] محمد العربي مكلف بالإعلام والإتصال، مديرية المصالح الفلاحية، الساعة 14 مساءا بتاريخ 24 أفريل 2019.

- مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني .

- مصلحة الإدارة و الوسائل .

و للتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم 02

ثانيا : مهام مصالح مديرية الفلاحة

أ) مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية.

- تكلف على وجه خاص بإنجاز برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية وتضم مكتبين :

- مكتب الإحصائيات الفلاحية.

- مكتب التحقيقات الاقتصادية.

ب) مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية :

- تكلف مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال وحفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية وتظم مكتب:

- مكتب المفتشية البيطرية.

- مكتب مفتشية الصحة النباتية.

ج) مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمارات:

– تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمارات على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف إلى إقامة المنشآت والتجهيزات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية. وتضم ثلاث مكاتب[1]:

– مكتب الإستصلاح والتنظيم العقاري.

– مكتب ترقية الإستثمارات ومتابعة المشاريع.

– مكتب الرّي الفلاحي والتجهيزات الريفية.

د) مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني :

– تكلف مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي. وتحديث السلوكات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها وتضم مكاتب :

– مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

– مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد.

– مكتب التنظيم والتنسيق.

هـ) مصلحة إدارة الوسائل :

– تكلف مصلحة إدارة الوسائل على وجه خاص لضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفلاحية التابعة لها، ويضم مكتب:

[1] محمد العربي، **مرجع سابق**.

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.

- مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.[1]

المطلب الثالث : برامج الدعم الفلاحي بالولاية.

أولا : برنامج الدعم الفلاحي بولاية تيسمسيلت:

أ)- برنامج تطوير الزراعة البيولوجية:[2]

*** تحضير التربة :**

- الحرث العميق و الحرث المتقاطع يقدر الدعم بـ 2.000 دج/هـ

- الحرث الميكانيكي أو اليدوي: يقدر الدعم بـ 3.000دج/هـ

*** اقتناء المواد:**

- السماد العضوي: يقدر الدعم بـ 3.00 دج/هـ

- المواد المقاومة ضد الآفات المخربة: يقدر العم بـ 2.000دج/هـ.

- بذور الخضروات الهجينة: يقدر الدعم بـ 5.000دج/هـ.

- بذور الزراعات السنوية الأخرى: يقدر الدعم بـ 3.000دج/هـ.

ب)- برنامج تطوير زراعة الأشجار:

- التفاح و الاجاص: يقدر الدعم بـ 60 %بسقف محدد ب 36.000دج/هـ.

[1] جمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد52، المؤرخة في 1990/12/12 والمؤرخ في 02 ربيع الأول 1402، قرار وزاري مشترك يتضمن تنظيم مديرية المصالح الفلاحية والقسم الفرعي للفلاحة.

[2] تقارير ميدانية لبرنامج الدعم الفلاحي بمديرية الفلاحة سنة 2012-2019

- الحمضيات: 60% دعم بسقف محدد بـ 50.000دج/هـ.

- المشمش : 60% دعم بسقف محدد بـ 9.000دج/هـ.

- اللوز: 60% دعم بسقف محدد بـ 9.000دج/هـ.

- برقوق للتجفيف 60% دعم بسقف محدد بـ 22.000دج/هـ.

- التين: 60% دعم بسقف محدد بـ 7.000 دج/هـ.

ج) إنتاج بذور الحبوب:

- بالنسبة لمنشآت تخزين البذور في المزرعة يقدر الدعم ب 30% ويصل إلى 500.000دج كحد أقصى وبالنسبة لمنشآت التخزين يقدر الدعم ب 30% من التكلفة ويصل إلى 2.000،000 دج كحد أقصى.

- التخزين بالنسبة لمخزون الأمن للبذور يقدر الدعم ب 30% من التكلفة ويصل إلى 3.000،000 دج كحد أقصى.

- عتاد التصنيع يقدر الدعم بـ 30% ويصل إلى 4.000،000 كحد أقصى.

هـ) برنامج إقتناء وإستعمال الأسمدة:

- مستوى الدعم يقدر بـ 20% من السعر.

- تبرم مديرية المصالح الفلاحية إتفاق مع التعاونيات والجمعيات أو المجتمعات المنظمة الحائزة على إعتماد من وزارة الطاقة والمناجم والتسديد يكون حسب إجراء خاص.

د) برنامج إنتاج الحليب:

– دعم بـ 12دج/للتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقرة، الماعز، النعجة[1].

– التحفيز على جمع الحليب دعم يقدر بـ 50دج/اللتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب ولمراكز الجمع.

– منحة الإدماج الصناعي للحليب دعم يقدر بـ 4دج/اللتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.

ن) برنامج تطوير زراعة الزيتون:

– إنشاء بساتين مكثفة في المناطق السهبية أو شبه صحراوية 60% دعم بسقف محدد بـ 40.000 دج/هـ

– إنشاء بساتين نصف مكثفة في المناطق شبه الساحلية 60% دعم بسقف محدد بـ 20.000 دج/هـ

– إنشاء بساتين خفيفة في المناطق الجبلية، الرطبة و الشبه الرطبة أو في السهول المرتفعة 60% دعم بسقف محدد بـ 10.000 دج/هـ.

ك) تطوير شعبة الحبوب الجافة (الحمص والعدس) :

– الحمص : الدعم بـ نسبة 35% أي 3.000 دج/قنطار.

– العدس: الدعم بنسبة 20% أي 2.600 دج/قنطار.

[1] تقارير ميدانية لبرنامج الدعم الفلاحي بمديرية الفلاحة سنة 2012–2019

ثانيا: التحضير لحملة الحرث والبذر الموسم الفلاحي 2019/2018[1]

أ) الحبوب :

الأصناف	المساحة المنجزة (هـ)	منها تكثيف البذور (هـ)
القمح الصلب	14،200	2،050
القمح اللين	358	/
الشعير	16،220	240
الخرطال	420	15
المجموع	32،225	2،305

ب) الأعلاف:

الأصناف	المساحة المنجزة (هـ)
الشعير	840
الخرطال	45
خرطال علفي	220
المجموع	1،105

[1] تقارير ميدانية برنامج الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية سنة 2012-2019

ج) البقول الجافة :

الأصناف	المساحة المبرمجة (هـ)
الحمص	260
العدس	2،640
الفول	2،004
الفول المصري	34
البازلاء	62
المجموع	5000

- تحضير التربة:[1]

- المساحات المحروثة في الربيع: 47.000هـ

- المساحات المحروقة في الخريف : 46.00هـ

- المساحات المتقاطعة : 65.000هـ

الظروف المناخية السائدة:

- إن تساقط الأمطار خلال نهاية شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر قد شجعت الفلاحين في انطلاق عمليات تحضير التربة للموسم الحالي.

الشهر	الكمية/ملم	عدد الأيام
سبتمبر	45	09
أكتوبر	65،4	11
نوفمبر	15،7	06
المجموع	126،10	26

[1] تقارير ميدانية برنامج الدعم الفلاحي لمديرية المصالح الفلاحية سنة 2012-2019

- **العتاد المتخصص لخدمة التربة:**

عتاد الحرث	3،041 وحدة
جرارات	1،910 وحدة
مقطورات	918 وحدة
الات البذر	205 وحدة
آلات زرع الأسمدة	69 وحدة
آلات المعالجة	164 وحدة

المبحث الثاني: نتائج سياسة الدعم الفلاحي بالولاية.

المطلب الأول : العيّنة ومجتمع الدراسة

- طريقة إختيار العيّنة:

- إن عملية إختيار العيّنة تختلف باختلاف طبيعة الموضوع، وعليه فإن عينة موضوع الدراسة تخص فئة الفلاحين التابعين لمديرية الفلاحة بولاية تيسمسيلت ميدان التربص.

- ويتكون مجتمع البحث من 10 فلاحين وهم الفئة المعنية التي أجريت معهم الدراسة، وهذا بالفترة الزمنية بتاريخ 2019/04/08 إلى غاية 2019/05/02.

- المناهج المستخدمة في البحث :

- لكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة، فمنهج البحث، هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها، ومعرفة أسبابها وطرق علاجها، وبدون منهج فإن البحث يصبح مجرد حصر وتجميع معارف.

- وعليه فإن موضوع الدراسة هذا إنتهج منهج تحليل المحتوى وهذا ما يتماشى مع طبيعة الدراسة الميدانية، وعليه فإن منهج تحليل المضمون "هو تحليل المعطيات وفقا للتحليل الكمي أو الرقمي أو الإحصائي كما يمكن أن يكون التحليل تحليلا كيفيا أو نوعيا".[1]

التقنيات المستعملة في الدراسة:

- تقنية المقابلة :

- تعتبر المقابلة من أكثر الوسائل إستخداما لجمع المعلومات والبيانات من الميدان، فهي تمتاز عن غيرها من الأدوات بإعتمادها على الإتصال المباشر والحديث المتبادل في جمع

[1] رحيم يونس كرو العزوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، (عمان: دار دجلة 2008)، ص106

المعلومات فمن خلال المقابلة يتمكن الباحث في اللقاء الذي يحدث وجها لوجه من تشجيع الأفراد ومساعدتهم على التوغل بعمق في مشكلة موضوع البحث، كما يتمكن الباحث في المقابلة من الحصول على معلومات كافية تمتاز بالدقة و الوضوح لأنه على اتصال مباشر بمصدر المعلومات.[1]

وقد اعددنا دليل مقابلة يتكون من خمس أسئلة.

المطلب الثاني : عرض المقابلات.

– لقد تم عرض عشر مقابلات في ميدان التربص.

– **المقابلة الأولى:** بتاريخ 2019/04/10 : الساعة 10:15سا بمقر المديرية.

– لقد تمت المقابلة الأولى مع الفلاح درمان أحمد البالغ من العمر 72 سنة بدون مستوى دراسي وفق الأسئلة التالية :

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة** :هو مبلغ مالي نتحصل عليه من مديرية الفلاحة.

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي و ما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** نعم إستفدت من الدعم وكانت الإستفادة مالية.

– **السؤال الثالث** : هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** لم أواجه أي عراقيل بل حصلت عليه بسهولة.

[1] المكان نفسه

- **السؤال الرابع** :هل استطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

- **الإجابة:** لم أحقق الإنتاج الذي كنت أرغب فيه.

- **السؤال الخامس:** هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

- **الإجابة:** لا لم تكن هناك رقابة.

المقابلة الثانية: بتاريخ 2019/04/11 الساعة11:30سا بمقر المديرية.

- لقد تمت المقابلة الثانية مع الفلاح حمزي عبد القادر البالغ من العمر 622 سنة بدون مستوى دراسي. وفق الأسئلة التالية:

- **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

- **الإجابة:** هي أموال تمنحها الدولة لنا.

- **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

- **الإجابة:** نعم إستفدت بمبلغ مالي.

- **السؤال الثالث** :هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

- **الإجابة:** نعم واجهت بعض العراقيل لكن حصلت على الدعم.

- **السؤال الرابع** : هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

- **الإجابة:** حققت بعض الإنتاج فقط.

- **السؤال الخامس:** هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

- **الإجابة:** لا لم تكن أبدا.

المقابلة الثالثة: 2019/04/15. الساعة 09:30 بمقر المديرية.

- لقد تمت المقابلة الثالثة مع الفلاح زيدار عبد الحق البالغ من العمر 68 سنة استاذ متقاعد وفق الأسئلة التالية:

- **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

- **الإجابة:** هو كل إعانة تقدمها الدولة للفلاح ماديا أو مالية.

- **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وماهي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

- **الإجابة:** إستفدت من الدعم ماليا 2012 وماديا 2016.

- **السؤال الثالث** : هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

- **الإجابة:** كانت بعض العراقيل فيما يتعلق ببعض الأوراق وتسويتها لكن حصلت على الدعم.

- **السؤال الرابع** : هل استطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

- **الإجابة:** في الحقيقة لم أحقق الإنتاج المرجو.

- **السؤال الخامس:** هل كانت عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

- **الإجابة:** لم تكن تمارس هناك أي رقابة أو هيئة تراقب النشاط الذي أقوم به.

المقابلة الرابعة: بتاريخ 2019/04/15 على الساعة 12:00 بمقر المديرية.

– لقد تمت المقابلة الرابعة مع حلالس لخضر البالغ من العمر 58 سنة بدون مستوى دراسي وفق الأسئلة التالية:

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة** : هي إعانة تعطيها لنا مديرية الفلاحة.

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي و ما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

الإجابة: إستفدت من الدعم وكانت استفادة مادية تمثلت في عتاد فلاحي.

السؤال الثالث : هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

الإجابة: لم أواجه أية عراقيل.

السؤال الرابع :هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

الإجابة: حققت الإنتاج المرغوب فيه.

السؤال الخامس: هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

الإجابة: لا لم نخضع لأي رقابة.

المقابلة الخامسة: بتاريخ 2019/04/17. الساعة 09:45سا بمقر المديرية .

– لقد تمت المقابلة الخامسة مع الفلاح شوشان محمد البالغ من العمر 78 سنة بدون مستوى دراسي وفق الأسئلة التالية:

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة:** هو مبلغ من الأموال تعطيه لنا مديرية الفلاحة .

– **السؤال الثاني:**هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** نعم إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وكانت مادية ومالية.

– **السؤال الثالث** :هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** لم أواجه أي عراقيل.

– **السؤال الرابع** : هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

– **الإجابة:** نعم الحمد لله حققت إنتاج وفير.

– **السؤال الخامس:** هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

– **الإجابة:** لا لم يراقبني أي أحد.

المقابلة السادسة: 2019/04/21. الساعة 10:00سا بمقر المديرية.

– لقد تمت المقابلة السادسة مع الفلاح وطواط ع. القادر البالغ من العمر 59 سنة. معلم متقاعد وفق الأسئلة التالية:

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة:** هي كل ما تقدمه الدولة أي مديرية الفلاحة كونها المسؤولة في هذا الدعم بتقديم مساعدات للفلاحين سواء كانت أموال أو عتاد.

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** نعم إستفدت من الدعم المالي.

– **السؤال الثالث** :هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** لم أواجه أي عراقيل أثناء حصولي على الدعم.

– **السؤال الرابع** : هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

– **الإجابة:** الحمد لله حققت الإنتاج الذي كنت أريده.

– **السؤال الخامس:** هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

– **الإجابة:** لم تكن هناك أي رقابة لا من أشخاص ولا من هيئات.

المقالة السابعة :

2019/04/23 الساعة 11:15 بمقر المديرية .

– لقد تمت المقابلة السادسة مع قويدري علي البالغ من العمر 38 سنة. مستوى ابتدائي. وفق الأسئلة التالية:

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة:** هو مبلغ مالي تمنحه مديرية المصالح الفلاحية

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** نعم إستفدت من مبلغ مالي .

– **السؤال الثالث:** هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** لم أواجه أي عراقيل حصلت على الدعم بسهولة.

– **السؤال الرابع** : هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

– **الإجابة:** حقيقة لم أحقق أي نجاح.

– **السؤال الخامس:** هل كانت عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

– **الإجابة:** لا لم تكن أي رقابة.

المقابلة الثامنة : بتاريخ 2019/04/25. الساعة 14:15سا بمقر المديرية.

– لقد تمت المقابلة الثامنة مع الفلاح بريان محمد البالغ من العمر 61 سنة. بدون مستوى . وفق الأسئلة التالية:

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة:** هو أموال تعطيها مديرية الفلاحة للفلاح لإعانته.

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** نعم إستفدت ماديا وماليا.

– **السؤال الثالث** :هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** فقط في تسوية بعض الأوراق وتعطلت لبعض شهور.

– **السؤال الرابع** :هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

– **الإجابة:** لم أحقق الإنتاج المرغوب.

– **السؤال الخامس:**هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

– **الإجابة:** لا لم تكن رقابة.

المقابلة التاسعة: بتاريخ 2019/04/25. الساعة 15:00سا بمقر المديرية.

– لقد تمت المقابلة التاسعة مع الفلاح لورجاني عمر البالغ من العمر 96 سنة بدون مستوى.وفق الأسئلة التالية:

– **السؤال الأول:** ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة:**هو مبلغ مالي تعطيه لنا الدولة.

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** إستفدت ماليا 2013 من الدولة وأيضا ماديا 2017.

– **السؤال الثالث** : هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** لم أواجه أي عراقيل.

– **السؤال الرابع** : هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

– **الإجابة:** حققت إنتاج ولكن بنسبة قليلة.

– **السؤال الخامس:** هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

– **الإجابة:** لم تكن رقابة.

المقابلة العاشرة: بتاريخ 2019/04/28. الساعة 14:50سا بمقر المديرية.

– لقد تمت المقابلة السادسة مع الفلاح صالح قويدر البالغ من العمر 49سنة. بدون مستوى، وفق الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ماهو مفهومك للدعم الفلاحي؟

– **الإجابة:**

هو إعانة مادية تمنحها الدولة.

– **السؤال الثاني:** هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وما هي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟

– **الإجابة:** نعم إستفدت من عتاد فلاحي.

– **السؤال الثالث** : هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟

– **الإجابة:** لم أواجه أي عراقيل.

– **السؤال الرابع** : هل إستطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟

– **الإجابة:** لم أحقق الإنتاج المطلوب.

– **السؤال الخامس:** هل كانت تمارس عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟

– **الإجابة:** لا لم تكن أي رقابة.

المطلب الثالث : تحليل المقابلات.

الجدول رقم 1 : يتعلق بسن العينة

الجنس	فوق 60 سنة	تحت 60 سنة
ذكور	06	04

– من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الفلاحين الذين يمارسون النشاط الفلاحي أغلبهم تتراوح أعمارهم فوق 60 سنة

– وعليه نستنتج انه معظم الفلاحين هم من فئة الكهول فوق 60 سنة قي حين أن النشاط الفلاحي هو نشاط كتعب و فيه بذل مجهود أكثر بالرغم من تطور الآلات و العتاد غير انه يتطلب فئة شبانية تقوم و تمارس مثل هذا النشاط.

الجدول رقم 2 : يتعلق بالمستوى الدراسي للعينة.

المستوى	العدد
الموسم الدراسي	03
بدون مستوى دراسي	07

يظهر لنا من خلال الجدول الخاص بالمستوى الدراسي للفلاحين انه اغلب الفلاحين بدون مستوى دراسي.

– و عليه نستنتج أن اغلب الفلاحين بدون مستوى دراسي و هذا ما يعكس سلبا على كيفية تسيير الدعم و وضع خطط ناجحة و كيفية انشغاله فغياب الوعي و المستوى الدراسي يجعل

من الفلاح غير مسؤول للإثار التي تنجم عن سوء استخدام الدعم و التي تلحق به اضرار وخيمة.

الجدول رقم 3: يتعلق بأسئلة المقابلات مع الفلاحين.

-جدول رقم 3 :

الأسئلة	الإجابة بدعم مالي	الإجابة بدعم مادي	الإجابة مادي+ مالي
السؤال الأول: ما هو مفهومك للدعم الفلاحي؟	06	02	02

– ما يلاحظ من خلال الجدول رقم أ فيما يتعلق بمفهوم الدعم الفلاحي عند الفلاحين فلقد كانت معظم إجابات الفلاحين على انه هو مبلغ مالي فقط تمنحه الدولة للفلاح ، غير أن الدعم الفلاحي: هو كل إعانة و مساعدة سواء كانت مادية آو مالية تقدمها مديرية المصالح الفلاحية على مستوى كل ولاية أو فروعها المكلفة بذلك للفلاح بغية تحقيق الإنتاج والإنتاجية.[1]

[1] أعمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و آفاق**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2005) ص82.

جدول رقم (ب):

الأسئلة	الإستفادة من الدعم	إستفادة مادية	إستفادة مالية	إستفادة مالية+ مادية
السؤال الثاني: - هل إستفدت فعليا من الدعم الفلاحي وماهي نوع الإستفادة مادية أو مالية؟	10	02	04	04

- من خلال الجدول رقم ب فيما يتعلق بمدى الاستفادة من الدعم فكما هو ملاحظ انه الفلاحين استفادوا من الدعم الفلاحي الممنوح لهم سواء مادي أو مالي.

و عليه نستنتج أن الفلاحين استفادوا من الدعم كان قروض ممنوحة لهم أو عتاد.

جدول رقم (ج):

الأسئلة	الإجابة بـ " نعم "	الإجابة بـ " لا "
السؤال الثالث: - هل واجهت عراقيل أثناء حصولك على الدعم؟	04	06

- من خلال الجدول رقم ج فيما يتعلق بالعراقيل التي قد يتعرض لها الفلاح أثناء حصوله على الدعم فقد كانت معظم الإجابات ب "لا" أي لم تكن هناك عراقيل منعتهم من الحصول

على القروض غير انه و كما هو معروف أن الإدارة الجزائرية لازالت قديمة من حيث الإجراءات الإدارية و لم تلتحق بعد بما يسمى بالإدارة الالكترونية بالرغم من أنها مطبقة غير أنها تبقى ضعيفة في اغلب الإدارات.

جدول رقم (د) :

الأسئلة	الإجابة بـ " نعم "	الإجابة بـ " لا "	نوعا ما
السؤال الرابع: - هل استطعت من خلال حصولك على الدعم من تحقيق الإنتاج؟	03	05	02

- من خلال الجدول ء و المتعلق بمدى تحقيق الإنتاج فان استفادة الفلاحين من الدعم نلاحظ انه معظم الإجابات كانت بدعم تحقيق الإنتاج و ذلك كون الفلاحين لم يستغلوا الدعم المقدم لهم في مجال تطوير الفلاحة و العمل على تحقيق الإنتاج فالدولة تسعى في هذه لرفع الإنتاج و مساعدة الفلاحين لوضع سياسة الدعم الفلاحي غير أن هذه السياسة لم تحقق الإنتاج المرجو وإلا بماذا نفسر عملية الاستيراد من الخارج بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الفلاحة.

جدول رقم (هـ):

الأسئلة	الإجابة بـ " نعم "	الإجابة بـ " لا "
السؤال الخامس: - هل كانت عليكم رقابة منذ حصولكم على الدعم؟		10

– من خلال الجدول رقم هـ و المتعلق بالرقابة إن كانت مفروضة على الفلاحين المستفيدين من الدعم و خاصة بعد استفادتهن من الدعم فلقد كانت إجابة كل الفلاحين بأنه لم تكن هناك أي رقابة لا من أشخاص و لا من هيئات أو أي لجنة.

– و منه نستنتج إن الرقابة المنعدمة في ظل الاستفادة من الدعم هي من جعلت من الإنتاج صعب التحقيق و هذا ما جعل الفلاحين لا يستغلون الدعم الممنوح لهم في المكانة الصحيحة.

خاتمة

الخاتمة

– بعد الدراسة الميدانية بمديرية المصالح الفلاحية بولاية تيسمسيلت توصلنا إلى أن برنامج الدعم الفلاحي ساعد العديد من الفلاحين في نشاطهم الفلاحي إلا أنه فشل بسبب جشع الطفيليين الذين أرادوا العيش على حساب الفلاحين لكن الدولة كانت مرصادا لذلك فعملت على معاقبة الفلاح عن التراخي و الإهمال و التزوير و التلاعب ومعاقبة السؤول الذي سهل له ذلك، عقوبة شديدة وقاسية حتى يصبح عبرة لمن يعتبر.

– وعليه فإن سياسة الدعم الفلاحي فشلت في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت فترة 2012–2015، كما أن الفلاح بهذه المنطقة إستطاع أن يتحصل على القروض غير أنه لم يوظفها في مجال الفلاحة بل لأغراضه الشخصية، أما فيما يخص الإنتاج الفلاحي فظل كما هو محدود لا يوجد فائض ولا إرتفاع في الإنتاج وهذا ما جعل التنمية المحلية بالولاية ضعيفة.

– وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات وقد تمثلت النتائج في :

1)– يمكن القول أن سياسة الدعم الفلاحي هي سياسة إتخذتها الدولة من أجل إنجاح عملية الإقتصاد وخاصة في مجال الفلاحة وذلك من خلال دعمها المالي والمادي للفلاح وإتاحة كل الفرص له وفتح المجالات أمامه من أجل الإستفادة من هذا الدعم والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2006 إلى غاية يومنا هذا.

2)– لقد تمت الإستفادة من سياسة الدعم الفلاحي من قبل الفلاحين وذلك بمنح قروض ومبالغ مالية وإعانات مادية تمثلت في العتاد الفلاحي من آلات وجررات وغيرها والتي منحتها لهم مديرية المصالح الفلاحية بالولاية ومختلف فروعها التابعة لها.

3)- وضعت تسهيلات أثناء عملية الإستفادة من الدعم ومنحت القروض لكل الفلاحين دون إستثناء وكل هذا من أجل النهوض بالفلاحة وتطويرها وتحقيق إقتصاد وطني زاهر خاصة بمنطقة تيسمسيلت بإعتبارها منطقة فلاحية بدرجة كبيرة.

4)- ما يمكن التوصل إليه أيضا من خلال هذه الدراسة أن الإنتاج الذي كان يرجى تحقيقه من خلال الإستفادة من سياسة الدعم الفلاحي لم يحقق أي إنتاج يرضي الجميع فبالرغم من أن الإستفادة من الدعم الفلاحي كانت و بنسبة كبيرة غير أن ثمار هذا الدعم لم تتحقق وهذا ما جعل الإنتاج في ندرة مما يستدعي الإستيراد من الخارج.

5)- ما توصلت إلية الدراسة أن أغلب الفلاحين لم يستغلوا الدعم في النشاط الفلاحي المخصص لهم فمعظم الفلاحين نهبوا الأموال لمصلحتهم الخاصة كما أن العديد من الفلاحين الذين قاموا ببيع العتاد وعدم إستغلاله.

6)- إن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو غياب عنصر الرقابة والتي تعتبر هي المسؤول الأول والوحيد عن كل ما يعاني منه قطاع الفلاحة من مشاكل فغياب الرقابة جعل من سياسة الدعم الفلاحي سياسة فاشلة لم تستغل في الإطار المشروع والمخول لها وهذا ما جعل الفلاحين المستفيدين من السياسة أي أغلبهم يسعون لنهب وإستغلال الأموال والعتاد لصالحهم، فغياب الرقابة وانعدامها جعل سياسة الدعم الفلاحي صعبة التحقيق على أرض الواقع وهدر لأموال الدولة بدون فوائدة أو أي نفع.

7)- ما توصلت إليه الدراسة أيضا أن سياسة الدعم الفلاحي منذ بدايتها كانت تمنح القروض والدعم المادي للفلاح منذ عام 2006 إلى غاية 2015 دون أي عراقيل ودون إستثناء لأي فلاح حيث كانت تمنح نسبة 70% تقدمها الدولة للفلاح و30% يقوم بها الفلاح بنفسه وخاصة في فترة ما بين 2012-2015 أي فترة البحبوحة المالية وإرتفاع أسعار البترول جعل الكل يستفيد من سياسة الدعم الفلاحي، غير أنه مع سنة 2015 وبداية

سياسة التقشف غيرت الدولة من سياسة الدعم الفلاحي حيث أصبحت تمنح للفلاح دعم لكن بنسبة 30% فقط ويقوم الفلاح ب 70%مع وضع لجنة مشرفة ومراقبة لمشروع الفلاح، فقد تداركت العيوب التي خلفتها سياسة الدعم الفلاحي وخاصة في غياب الرقابة.

- كما خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات تمثلت في :

1)- ضرورة الإبقاء على الدعم الفلاحي فهي بالرغم من عدم تحقيقها للإنتاج المرغوب فيه غير أنها تعتبر حل ووسيلة تساعد الفلاح على خدمة الأرض والإهتمام بالنشاط الفلاحي وخاصة أن شبابنا اليوم يشهد عزوفا لهذه المهنة.

2)- على الدولة و المصالح المعنية والجماعات المحلية كالمجلس الشعبي الولائي أثناء مناقشته لمشاريع الدعم من قبل لجنة الفلاحة أن تدعم هذا القطاع وأن تقف عليه وأن تخلق مشاريع تدعم الفلاح من أجل تحقيق التنمية المحلية وكذا تشجيع الفلاح على التمسك بالأرض وهذا ما يخلق لنا تنمية ريفية منشودة.

3)- ضرورة الإهتمام بالفلاح وبكل ما يحتاجه فهو الأداة و الوسيلة التي بها يتحقق النشاط الفلاحي وأن تمنح له كل التسهيلات للاستفادة من الدعم الفلاحي وأن تضع الدولة له ضمانات في حالة فشل مشاريعه الفلاحية.

4)- ضرورة تحسيس الفلاحين بجهود الدولة المبذولة في تيسمسيلت لتحقيق الإنتاج ورفع الإقتصاد وأن الخزينة المالية ليست هي هدر للأموال وإستغلال المصلحة الخاصة وإنما تحقيق المنفعة العامة.

5)- وضع برامج وحصص ولقاءات بين المختصين في الميدان مع الفلاحين وإرشادهم حول كيفية إستغلال الدعم.

6)- ضرورة الرقابة وفرضها ومتابعتها للفلاح وخاصة أثناء إستفادته من الدعم وذلك من أجل ضمان تحقيق الإنتاج فالرقابة تجعل من الفلاح يفكر في المصلحة العامة قبل إستغلال الدعم لمصلحته الخاصة.

7)- الإبتعاد عن المحسوبية والرشوة وفرض رقابة صارمة وتطبيق مبدأ العقاب على كل فلاح يخالف الشروط و البنود المخولة له في إطار النشاط الفلاحي المخول له.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القوانين و المراسيم:

01)- الجريدة الرسمية، قانون التوجيه الفلاحي، القانون رقم 16/08، العدد 46، الجزائر، 10 أوت 2008.

02)- الجريدة الرسمية، شروط و كيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة، قانون رقم03/10، العدد 46، الجزائر، 18 أوت 2010.

03)- قرار وزاري مشترك يتضمن تنظيم مديرية المصالح الفلاحية و القسم الفرعي للفلاحة.

04)- المادة رقم 02-03 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2006 الخاص بوزارة الفلاحة.

05)- المادة رقم 04 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2006 الخاص بوزارة الفلاحة.

06)- تقارير ميدانية لبرنامج الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لسنة 2012-2019 لولاية تيسمسيلت.

07)- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي، الجزائر: ماي2012

08)- دليل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، MARS:2000، الطبعة الثالثة.

الكتب:

أولا: باللغة العربية

09)- بهلول، محمد حسن. **سياسة تخطيط التنمية وإعادة نتظيم مسارها ج2.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2001 .

10)- بوشعير، سعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج2.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

11)- الجوهري، محمد محمود. **علم إجتماع التنمية.** عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2010.

12)- دحدوح، عبد القادر. **تيسمسيلت محطات تاريخية ومواقع أثرية.** الجزائر العاصمة:2009.

13)- الدليمي، عبد الرزاق. **الإعلام والتنمية.** عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة، 2012.

14)- هواري عادل وآخرون. **قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية.** مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998.

15)- حمزة، مختار وأخرون. . **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر**. مصر: مكتبة الخانجي، 1994.

16)- كرو العزوي، رحيم يونس. **مقدمة في منهج البحث العلمي.** عمان: دار دجلة، 2008.

17)- عبد الحميد، عبد المطلب. **التمويل المحلي و التنمية المحلية.** الاسكندرية. مصر: دار الجامعية للنشر، 2001.

18)- فرج، محمد اسماعيل. **التخطيط والتنمية الريفية**. مصر: مكتبة الإسكندرية، 1983.

19)- صابر، محي الدين. **قضايا التنمية في المجتمع العربي**.تونس: الدار التونسية، 1983.

20)- رشيد، أحمد. **التنمية المحلية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.

21)- شنطاوي، علي خاطر. **قانون الإدارة المحلية**. الأردن: دار وائل للنشر، 2002.

22)- شفيق، محمد. **دراسات في التنمية في الوطن العربي**. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 1996.

23)- الشريف، علي. **الإدارة العامة مدخل الأنظمة**. مصر: الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1991.

المجلات :

24)- أحمد باشا. "القطاع الفلاحي بين الواقع والتطبيق"، **مجلة الباحث**، ع.2، جامعة الجزائر، 2003، ص109 .

25)- بومامي، عباس. "التنمية الريفية والفلاحية"، **مجلة أصوات الشمال** (24 أفريل 2008). ص259-261.

26)- زبيري، رابح. "حدود فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، **مجلة العلوم الإنسانية** العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003. ص ص203-205.

27)- مسي، فضيل الحاج. جثالة، معمر، بن عطية محمد. "إشكالية التنمية المحلية، المقومات و المعوقات"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة**، العدد 09، (جانفي 2017)،ص 412.

28)- قصص هلا غسان. ابن العلوم وكتاب الفلاحة: "دراسة في مفهوم الحديقة الإسلامية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الهندسية و الطبيعية**، ع164، غزة، فلسطين، 2014، ص07.

29)- **مجلة جليس الونشريس**، ولاية تيسمسيلت، المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية، العدد التجريبي، ص04.

30)- المركز الوطني للوثائق والصحافة و الصور و الإعلام -02 شارع فريد ويونس- القبة الجزائر << الديمقراطية التشاركية في الجزائر>>.

الملتقيات:

31)- مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: **قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية. في ضوء التغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 23-24 نوفمبر 2014.

الرسائل و المذكرات والأطروحات:

32)- بومزود، شهرة ومن معهاا. **دراسة تقنية و اقتصادية لأشجار الزيتون في ولاية تيسمسيلت 2006**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة تيارت: كلية الاقتصاد و التسيير، 2012.

33)- دهينة، ماجدولين. **إستراتيجية التنمية المحلية وأفاق التطوير في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، 2006.

34)- حاجي، العلجة. **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2006-2007.

35)- حنفاوي أمال. **تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2013.

36)- كتفي، سلطانة. **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (200- 2005)**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة منشوري قسنطينة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، 2013-2014.

37)- معمري، عبد الحق. **تنمية الإدارة المحلية و معوقاتها في الجزائر**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة مربوح قاصدي، ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.

38)- عياش، خديجة. **سياسية التنمية الفلاحية في الجزائر**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011.

39)- شعبان، آعمر سعيد. **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و آفاق** ، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، فرع التخطيط، 2004-2005.

40)- غردي، محمد. **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الإستثمار في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، 2011-2012.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض المحاصيل الزراعية في ظل سياسة التجديد الفلاحي	**38**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	دليل المقابلة الشخصية حول الموضوع	
02	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية تيسمسيلت	
03	مخطط تقديم الدعم	
04	دفتر الأعباء للنموذجي	
05	طلب الانخراط في البرامج الفلاحية والدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	
06	القرار الوزاري المشترك يتضمن مديرية مصالح الفلاحية والقسم الفرعي للفلاحة	
07	خريطة ولاية تيسمسيلت	

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 01

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت–

معهد العلوم القانونية و الإدارية

– قسم العلوم السياسية –

دليل مقابلة شخصية حول موضوع:

سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية المحلي
دراسة حالة –تيسمسيلت–

من إعداد الطالبتين:

- صهران حورية
- معنصر رفيقة

تحت إشراف الأستاذة المحترمة:

* سعدي عائشة

مقابلة مع السيد/ة:.....

الرتبة أو الوظيفة:.....

مكان المقابلة:.....

تاريخ وتوقيت المقابلة:.....

في إطار الإعداد لمذكرة شهادة الماستر تخصص إدارة جماعات محلية، يشرفنا قبول سيادتكم المحترمة الإجابة على بعض التساؤلات حول سياسة الدعم الفلاحي بالولاية لتحقيق التنمية المحلية ، ومد يد العون لتسهيل انجاز هذا البحث ، الذي يهدف إلى خدمة أغراض علمية بحتة .

الملحق رقم 02 : الهـــــــيكـــــــل التـــــــنـــــــظيـــمـــــي لمديرية المصالح الفلاحية

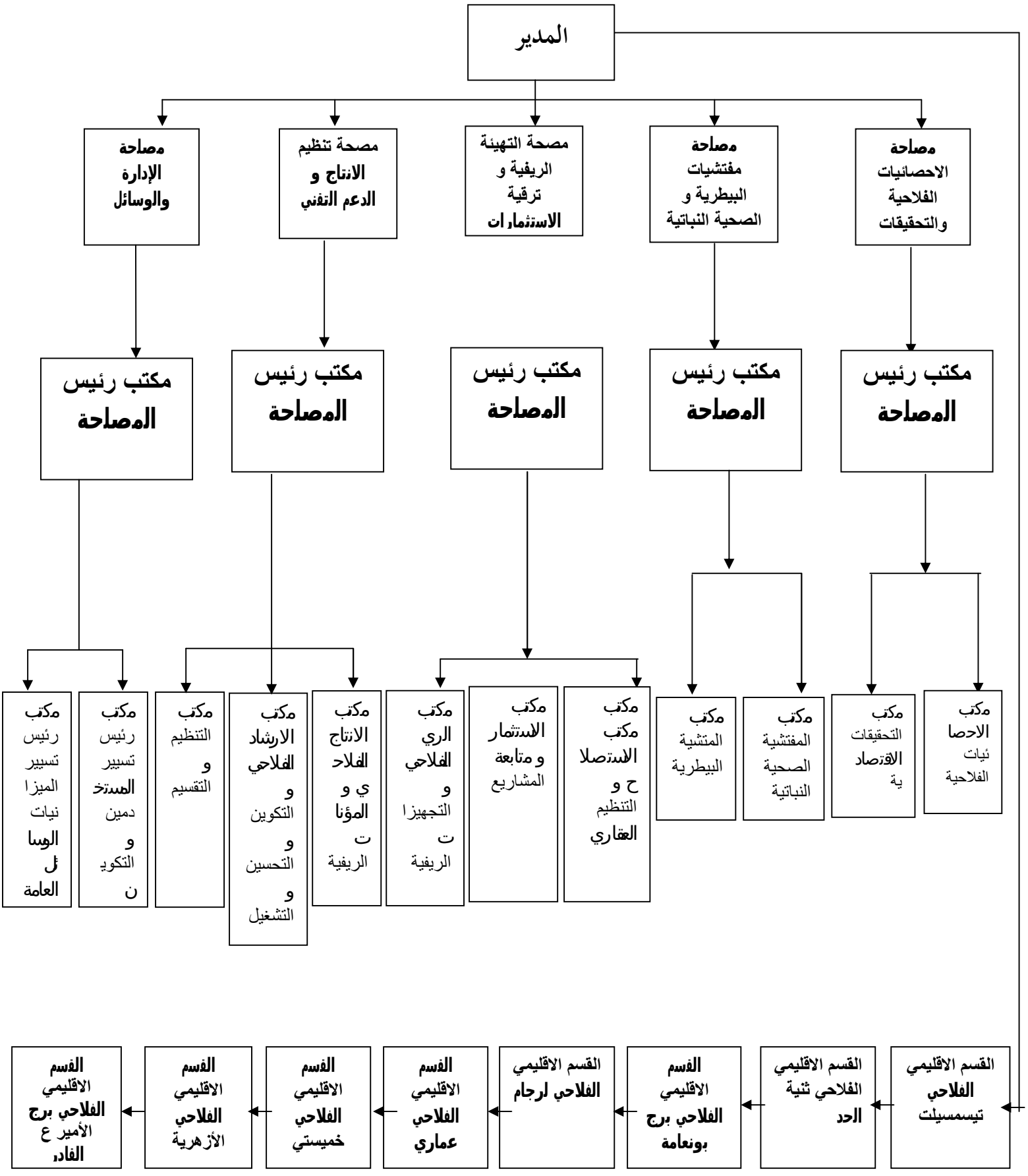

الملحق رقم 03 : مخطط تقديم الدعم

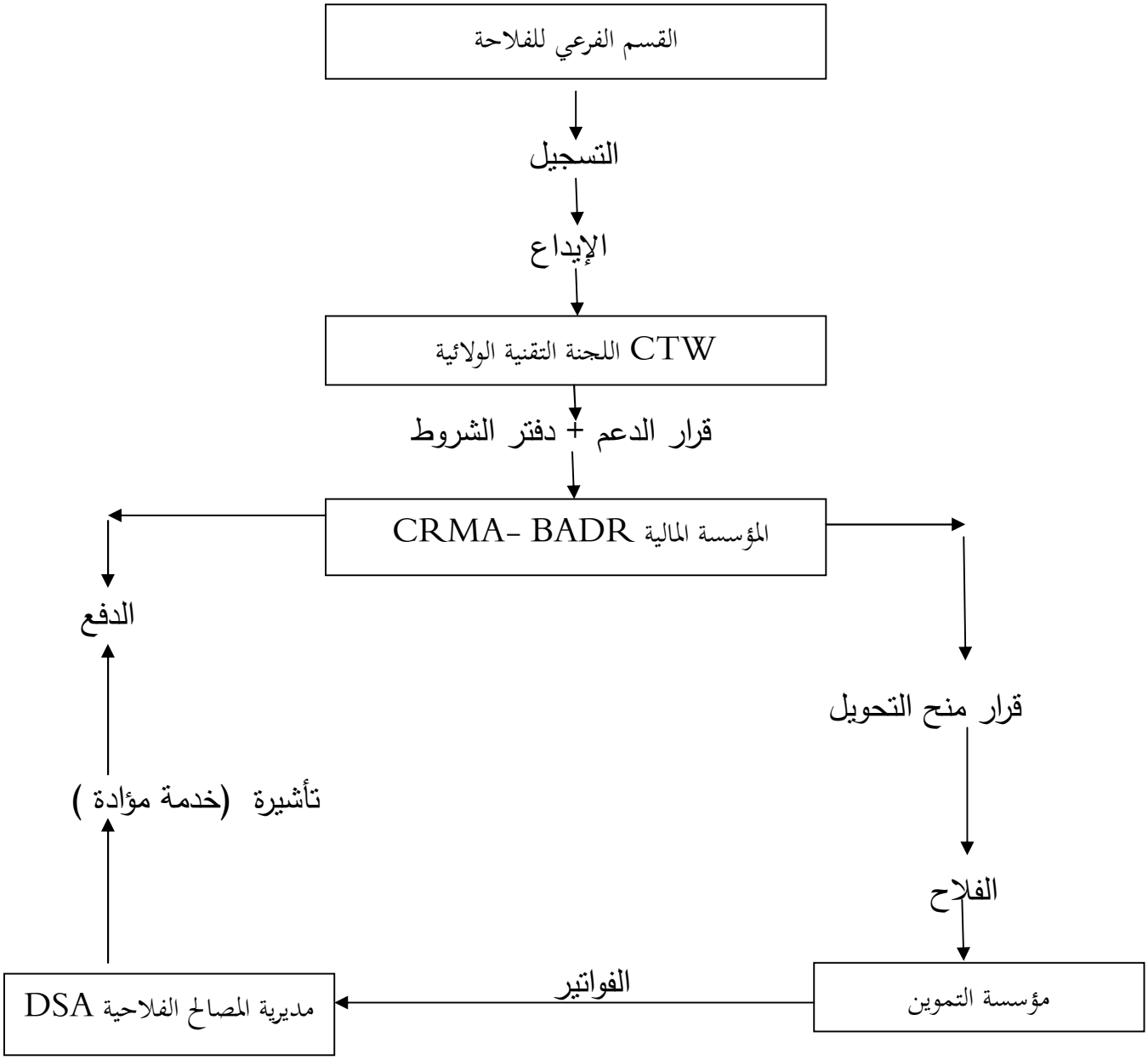

المصدر : سلطانة كتفي ، المرجع السابق ، ص 33 .